الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

دور النظام المحاسبي المالي في تحسين الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة ـ المسيلة ـ

من إعداد:

تباني أسامة .

بلباي الهاشمي .

تحت إشراف:

د/ عطا لله ياسين

لجنة المناقشة

د. نوي نور الدين	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
د. عطالله ياسين	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا
د. نقموش عادل	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2020-2021

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقا الى انجاز هذا العمل المـــــتواضع

نتوجه بالشكر والامتنان الى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على انجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهناه من صعوبات ، ونخص بالذكر الأستاذ المشرف **عطاالله ياسين** الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عـــــــــونا لنا في إتمام هذا البحث .

ولا يفوتنا ان نشكر كل موظفي مؤسسة مطاحـــــــــــــن الحضنة.

"اللهم علمنا ما ينفعنا وانفعنا علمتنا وزدنا علما

فهـــرس المحتويـــــات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحـــة

شكر وتقدير	
فهرس المحتويات	
قـــــائمة الأشكال	
قـــــائمة الجداول	
قـــــائمة الملاحق	
مقدمة	أ–هـ
الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول النظام المحاسبي المالي	
تمهيد	07
المبحث الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي	08
المطلب الأول: تعريف النظام المحاسبي المالي	08
المطلب الثاني: الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي	09
المطلب الثالث: محتويات النظام المحاسبي المالي	12
المطلب الرابع: مبادئ النظام المحاسبي المالي	15
المبحث الثاني: مدخل الى النظام المحاسبي المالي	16
المطلب الأول: الأنظمة الفرعية للنظام المحاسبي المالي	16
المطلب الثاني: القوائم المالية ومستخدميها للنظام المحاسبي المالي	20
المطلب الثالث: أهداف النظام المحاسبي المالي	26
المطلب الرابع: عناصر وأدوات النظام المحاسبي المالي	28
المبحث الثالث: علاقة النظام المحاسبي المالي بالمؤسسة الاقتصادية	31
المطلب الأول: المعلومة المـــــالية	31
المطلب الثاني: الإفصاح والشفافية	32
المطلب الثالث: متطلبات النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الاقتصادية	34
المطلب الرابع: تفعيل العلاقة بين النظام المحاسبي المالي والمؤسسة الاقتصادية	36

خلاصة الفصل الأول	38
الفصل الثاني: المؤسسة الاقتصادية وفعالية النظام المحاسبي المالي في تحسين وضعيتها المالية	
تمهيد	40
المبحث الأول: ماهية المؤسسة الاقتصادية	41
المطلب الأول: تعريف المؤسسة الاقتصادية	41
المطلب الثاني: محيط المؤسسة الاقتصادية	42
المطلب الثالث: موارد المؤسسة الاقتصادية	44
المطلب الرابع: أهداف المؤسسة الاقتصادية	44
المبحث الثاني: النظام المالي في تحسين الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية	46
المطلب الأول: مؤشرات التوازن المالي لتحسين الوضعية المالية	46
المطلب الثاني: دور القوائم المالية في تحسين الوضعية المالية	49
المطلب الثالث: دور المحلل المالي في تحليل الوضعية المالية	51
المطلب الرابع: أثر تطبيق النظام المحاسبي على الهياكل التنظيمية	52
المبحث الثالث: الانعكاسات لنظام المحاسبي المالي	54
المطلب الأول: الانعكاسات الإيجابية لنظام المحاسبي المالي	54
المطلب الثاني: الانعكاسات السلبية لنظام المحاسبي المالي	55
خلاصة الفصل الثاني	57
الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة	
تمهيد	59
المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة	60
المطلب الأول: التعريف عن مطاحن الحضنة	60
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لوحدة مطاحن الحضنة	62
المطلب الثالث: أهداف المؤسسة وآفاقها المستقبلية	66

المبحث الثاني: دراسة النظام المالي المحاسبي في تحسين الوضعية المالية	**67**
المطلب الأول: أدوات الدراســـــة	**67**
المطلب الثاني: نتائج الدراســـــة	**68**
خلاصة الفصل الثالث	**71**
خاتــمة	**73**
قـــــائمة المـــــراجع	**76**

قائـــــــــــــــمة الأشكال

العنـــــــــــــــــــــوان	الصفـــــحة
الشكل 01: إجراءات وضع معايير المحاسبة الدولية	**11**
الشكل (02) عناصر الميزانية	**14**
الشكل (03): مخطط يوضح مكونات النظام المحاسبي المالي	**30**

الشكل رقم 04: الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الحضنة – المسيلة	**65**
الشكل رقم 05: كيفية مرور المعلومات في النظام المالي المحاسبي للمؤسسة.	**70**
الشكل رقم 06: كيفية عمل وتصنيف المعلومات الموجودة داخل مديريات المؤسسة	**70**

قـــــــــــــــــائمة الجداول

العنـــــــــــــــوان	الصفحـــــة
المـــــــيزانية المالية حسب SCF	**25**
المقارنة بين PCN.SCF	**35**

قـــــائمة المـــــلاحق

الرقم	الملاحق	الصفحة
01	**طلب مساعدة الطلبة على إجراء التربص الميداني**	**82**
02	**تصريح شرفي بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر.**	**83**
03	**تصريح شرفي بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر.**	**84**

مقدمـــــــــة

مقدمة:

يشهد العالم الجديد مجموعة من التطورات الهائلة التي أثرت بشكل كبير على نمط واتجاهات العلاقات في العديد من المجالات الاقتصادية وغيرها. ولقد سايرت المحاسبة هذه التطورات حيث أصبحت نشاطا خدميا يهتم بتوفير المعلومات للأطراف المختلفة سواء كانت الداخلية أو الخارجية المتعاملة مع الوحدة الاقتصادية.

ونتيجة لتزايد استخدام المعلومات في مختلف المجالات الاقتصادية لعديد من الدول بدأت الجهود التي تخطط على وضع أسس وقواعد لمهنة المحاسبة التي تهدف إلى توحيد المبادئ المحاسبية على المستوى الدولي من اجل توفير نظام وقاعدة واحدة لقراءة القوائم المالية لمختلف الشركات في العالم.

حيث صدر نظام يعرف بالنظام المحاسبي المالي من خلال القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المر الذي أدى إلى تظافر جهود الكثير من الجهات الرسمية المهنية لتحضير تطبيق هذا النظام في أحسن الظروف انطلاقا من سنة 2010 ويعتبر النظام المحاسبي المالي العمود الفقري المستمد من معايير المحاسبة الدولية معتمدا على مجموعة من المفاهيم والمبادئ التي تستخدم كإطار يتم الرجوع إليه.

كما حدد هذا النظام المحاسبي المالي القواعد العامة للتقييم والإدراج ووضع شروط والإدراج في الحسابات. ووضع شروط وقواعد التقييم والإدراج للتثبيتات وعالج بعض الحالات الخاصة للتقييم والتسجيل المحاسبي كما تحتوي التثبيتات على أرقام حسابات في مدونة الحسابات التي تشكل الهيكل العام للنظام وبين كيفية سير هذه الحسابات والمعالجة المحاسبية.

وتقديرا لدول عديدة للدور الحيوي الذي يلعبه هذا النظام على المستوى الاقتصادي من خلال توفره من معلومات لمستخدمي التقارير المالية فقد عينت تلك الدول بتنظيم سياستها المحاسبية من خلال إصدار معايير محاسبية ونظرا للدور الذي تلعبه في تنظيم أسلوب إعلام مستخدمي البيانات المحاسبية بالمعلومات التي تسهل تقييم أداء والوضعية المالية للمؤسسة والوقوف على قدرتها في تحقيق أهدافهم كمستثمرين أو مقرضين لان أي تضليل في المعلومات المتضمنة في القوائم المالية من شانها أن يفقدها قيمتها وأهميتها وبالتالي التأثير على قرار الاستثمار الذي يتطلب أن تتسم البيانات المنشورة بقدر معقول من المصداقية ليكون بالإمكان

الوثوق بها والاعتماد عليها في عمليات التخطيط والرقابة وانو تكون قابلة للمقارنة ويمكن استخدامها لتقييم أداء والوضعية المالية المؤسسة والوقوف على مركزها المالي .

1-إشكالية الدراسة:

من اجل معرفة دور النظام المحاسبي في تحسين وضعية مالية لمؤسسة اقتصادية يمكننا طرح الإشكالية كما يلي:

ما هو دور النظام المحاسبي المالي في تحسين الوضعية المالية لمؤسسة اقتصادية؟

وللإطاحة بالموضوع أكثر تم تجزئة الإشكالية الرئيسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما هو النظام المالي المحاسبي؟ وما مجال تطبيقه؟
- ✓ ما هي القوائم المالية؟ وهل هي ملائمة لتقييم الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية؟
- ✓ ما هو دور المحلل في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية؟

2-فرضيات البحث:

- ✓ النظام المحاسبي المالي هو نظام لتنظيم المعلومات المالية تسمح بتخزين معلومات قاعدتية مع تصنيفها وتقديمها وتسجيلها وعرض كشوفات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية. مجال تطبيقها: الشركات لإحكام القانون التجاري. التعاونيات. كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعون لذلك بموجب نص قانوني.
- ✓ القوائم المالية هي عبارة عن مخرجات نظام معلومات محاسبي فهي ذات شفافية ومصداقية وتبين الوضعية الحقيقية للمؤسسات الاقتصادية فهي ملائمة لعملية تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية من قبل مستخدميها.
- ✓ دور المحلل المالي أن يسلك في عملية التحليل منهجا علميا يتناسب مع أهداف التحليل المالي لوضعية المؤسسة، كما أن عليه أن يستخدم أدوات تسمح صفتي الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليه.

3-مبررات اختيار الموضوع:

- ✓ التطور الذي عرفته المحاسبة بظهور المعايير المحاسبية الدولية وتوجه الدراسات المعاصرة نحو فهمها وتطبيقها في عدة مؤسسات اقتصادية أو بيئات محاسبية مختلفة، خاصة قلة الدراسات التي تناولت البيئة المحاسبية الجزائرية. كما يعتبر هذا الموضوع من المواضيع الهامة بالنسبة لإدارة الموال أو الأعمال.

- ✓ رغبة الباحث في فهمه للمواضيع المحاسبية المالية الحديثة الوطنية أو الدولية، حيث يعتبر النظام المحاسبي المالي خير فرصة للتعمق في هذه المؤسسات الاقتصادية وكيفية العمل فيها.
- ✓ الرغبة بإنجاز بحث يستفيد منه ممارسي المحاسبة وإبداء الرأي في التطورات التي حققها هذا النظام المحاسبي المالي.

4-أهداف البحث:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى محاولة تحقيق هدفين:

الهدف الأول: التعرف على ما هو النظام المحاسبي المالي بشكل تفصيلي ومعرفة أهدافه ومجال تطبيقه في المؤسسات الاقتصادية مع أهميته في هذه المؤسسات.

الهدف الثاني: التعرف على دور هذا النظام في تحسين الوضعية أو الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ومعرفة أدوات وطرق تحسين هذه الوضعية من خلال مؤشرات ومعايير تقييم للأداء المالي يشكل تفصيلي مما يمكن الباحث من الاستفادة منه.

5-أهمية البحث:

تكمن أهمية الموضوع من خلال أهمية النظام المحاسبي المالي الذي لا تكتمل أهميته، حيث إن شهد هذا النظام تغيرات وإصلاحات جذرية مست طبيعة وخصوصية الممارسة المحاسبية مستمد من المعايير الدولية المحاسبية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، ويخضع تشغيل هذا النظام المحاسبي على العنصر البشري والمادي ويحتوي على أنماط وطرق وأساليب وسائل محاسبية تساعد هذا النظام في توصيل البيانات على شكل قوائم مالية، وله أهمية كبيرة هذا النظام في المؤسسة الاقتصادية سنراها في هذا البحث.

6-المنهج المتبع:

لدراسة هذا الموضوع سوف نستخدم عدد من المناهج التي تتلاءم والدراسة التي نقوم بها بحيث نستخدم المنهج الوصفي الذي يناسب وصف مكونات ومضمون نظام المحاسبي المالي في المؤسسة الاقتصادية ودوره في تأدية المهام المتعلقة به، وكذا وصف المفاهيم الأساسية للموضوع محل الدراسة.

7-دراسات سابقة:

يمكن الإشارة الى الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع وقد وردت كما يلي:

1. غلاب فاطمة الزهراء، مساهمة النظام المحاسبي المالي في تفعيل حوكمة الشركات، دراسة ميدانية عينة من المؤسسات الاقتصادية. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، جامعة المسيلة ، 2017.

وقد توصلت هذه الدراسة بالى معرفة تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية، كما يوضح العلاقة بين مبادئ النظام المحاسبي المالي والمؤسسات الاقتصادية، وقد توصلت هذه الدراسة الى وجود أساس محكم وفعال لقواعد حوكمة الشركات (المؤسسات الاقتصادية).

2. نجمة دريسي، **دور النظام المحاسبي المالي الجديد SCF في تفعيل التشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية**، دراسة حالة المؤسسة الوطنية في الآبار ENTP، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس في العلوم التجارية، جامعة قاصد يمرياج، ورقلة، 2013.

وقد توصلت هذه الدراسة الى إبراز مدى مساهمة النظام في اتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية من خلال استخدام مؤشرات التوازن المالي.

8-خطة البحث:

تبعا لأهداف البحث التي يتم رصدها من خلال معالجة تساؤلات الدراسة، واختبار الفرضيات، تم تقسيم البحث الى ثلاث فصول، تسبقهم المقدمة وتعقبهم الخاتمة التي تضمنت تلخيص عام لموضوع الدراسة، فكانت تقسيمات فصول الدراسة كما يلي:

الفصل الأول المتمثل في المفاهيم الأساسية للنظام المحاسبي المالي، حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، يتضمن المبحث الأول ماهية النظام المحاسبي المالي، أما المبحث الثاني يتضمن مدخل إلى النظام المالي المحاسبي، أما المبحث الثالث يتضمن العلاقة بين النظام المحاسبي المالي والمؤسسة الاقتصادية.

الفصل الثاني المتمثل في المؤسسة الاقتصادية وفعالية النظام المالي المحاسبي في تحسين وضعيتها المالية، حيث قسم هذا الفصل الى ثلاث مباحث، يتضمن المبحث الأول ماهية

المؤسسة الاقتصادية، أما المبحث الثاني يتضمن النظام المحاسبي المالي في تحسين الوضعية المالية، أما المبحث الثالث يبين الانعكاسات لنظام المحاسبي المالي.

أما الفصل الثالث سيتضمن الجانب التطبيقي المتمثل في دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة حيث ينقسم الى مبحثين، المبحث الأول المتمثل في التعريف بمحل الدراسة، أما المبحث الثاني يتضمن دراسة النظام المحاسبي المالي لتحسين الوضعية المالية.

الفصل الأول:

مفاهيم أساسيه حول النظام المحاسبي المالي

تمهيد:

يعد النظام المحاسبي من أهم الأنظمة المالية في الشركات على اختلاف أنواعها، إذ يساهم في تقديم واضح حول طبيعة عملها والنشاطات المالية الخاصة بها، من خلال الانتقال إلى اقتصاد السوق ما جعلها ملزمة بتغير المخطط المحاسبي الوطني وذلك بتبني النظام المحاسبي المالي، وهذا من اجل جلب مستثمرين أجانب وتحضير الجزائر الى المنظمة التجارية، مما يجعل أصحاب المصالح وقرارات المستثمرين تكون رشيدة وذات مصداقية وشفافية.

وهذا النظام كان له أثر على المؤسسة الاقتصادية وذلك لان التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي الذي بإمكانه القضاء على التلاعب والغش والفساد الإداري حيث يعيد الثقة في القوائم المالية، ويسعى الى بلوغ الجودة.

وللإلمام على هذا الفصل تم تقسيمه:

ماهية النظام المحاسبي المالي

مدخل الى النظام المحاسبي المالي

العلاقة بين النظام المحاسبي المالي والمؤسسة الاقتصادية

المبحث الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي

لقد كانت للإصلاحات التي قامت بها الجزائر في ظل إنتاجها اقتصاد السوق دور مهم وضرورة حتمية لاستبدال التشريع المحاسبي القديم بالنظام المحاسبي المالي سنة 2007 نظرا لعدم مسايرته للتطورات الاقتصادية الحديثة.

المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي

كانت للتحولات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر سببا لصدور النظام المحاسبي المالي، حيث سيتم التطرق أولا إلى مفهوم النظام المحاسبي، أما ثانيا إلى خصائص النظام المحاسبي المالي.

مفهوم النظام المحاسبي المالي:

النظام المحاسبي المالي هو مجموعة من الإجراءات والنصوص التنظيمية التي تنظم الأعمال المالية والمحاسبية للمؤسسات المجبرة على تطبيقه وفقا لأحكام القانون ووفقا للمعايير المالية والمحاسبية الدولية المتفق عليها.

صدر النظام المالي بموجب القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، وحسب المادة 03 على: المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض الكشوف تكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الشركة ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية[1] .

ومن أهم خصائص النظام المحاسبي المالي المتمثلة فما يلي:[2]

يسمح بتوفير معلومات مالية منسجمة ومقروءة تمكن من إجراء المقارنات واتخاذ القرارات.

- ✓ يرتكز على مبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد الدولي وإعداد معلومات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة.
- ✓ الإعلان بصفة أكثر وضوحا وشفافية عن المبادئ التي تحدد التسجيل المحاسبي للمعاملات وتقييمها وإعداد القوائم المالية، مما يسمح بالتقليل من التلاعبات وتسهيل مراجعة الحسابات.

[1]– عاشور كتوش ، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا " متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد "، العدد السادس ،ص 26.

[2]– أحسين عثماني ، سعاد شعبانية ، النظام المحاسبي المالي كأحد أهم المتطلبات حوكمة الشركات وأثره على البورصة الجزائرية ، ملتقى حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، 6-7 ماي 2012 ،جامعة بسكرة ، ص : 7.

المطلب الثاني: الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي

يقوم الإطار التصوري للمحاسبة المالية على جملة من الفرضيات والأهداف والمبادئ المفضية إلى تحديد المعايير الممكنة من توضيح حدود المحاسبة ومن ثمة محددات مخرجاتها المتمثلة في القوائم المالية، بينما ذهب إلى أن الإطار التصوري للمحاسبة يعالج موضوع القوائم المالية، فرضياتها، خصائصها النوعية، كما يقدم تعريفا محددا للأصول والخصوم وكذا النواتج والأعباء وكذا معايير محاسبتها، ولهذا سنتناول في هذا الفصل: التوحيد والتوافق المحاسبي.

شهدت مختلف الأوطان محاسبات تستجيب للحاجات المرسومة من قبل صناع القرار السياسي والاقتصادي داخلها وبما يوائم والاحتياجات المعبر عنها من قبل الأطراف ذات الصلة بمخرجات المحاسبة، ولهذا ظهر الاختلاف في المسك المحاسبي ما بين الدول، والذي يمكن أن يعود إلى مجموعة من الأسباب نوردها فيما يلي:

- ✓ طبيعة النظام السياسي.
- ✓ طبيعة النظام القانوني.
- ✓ طبيعة النظام الاقتصادي.
- ✓ طبيعة النظام الضريبي.

أسفرت الأسباب السالف ذكرها إلى ممارسات مختلفة في المحاسبة تبعا لطبيعة النظام المحاسبي المالي المصصم فيه، الشئ الذي سمح بالآتي:

- ✓ الاختلاف الجوهري في طبيعة المسك.
- ✓ الاختلاف في درجة فهم وإدراك مخرجات المحاسبة.[1]
- ✓ عدم إمكانيات مقاربة مخرجات المحاسبة مع المناهج الدولية.

تعتبر العولمة والانفتاح الاقتصادي بمختلف مظاهره، وأبعاده سبب دفع بعمولة النظام المحاسبي خاصة في ظل الشركات المتعددة الجنسيات، إذ تتوقف فعالية النظام المحاسبي الدولي على درجة التوافق مابين الأنظمة المحاسبية في الدول وعلى [2]:

---

[1]– LAURENT Levesque:la normalisation comptable internationale ،un cadre conceptuel a proposer ،Novembre 2006 ،SIC n *247 ،paris 2006 ،p15.

[2] عبد اللطيف حافظ وآخرون ، النظرية والتطبيق في النظام المحاسبي الموحد ، الطبعة الثالثة 1976، القاهرة ص 03.

- ✓ زيادة الفوائد الناجمة من البيانات والمعلومات والتقارير المحاسبية، بسبب استخراجها وفق أسس ومعايير عالمية.
- ✓ مقارنة الحالة المالية ونتائج الشركات في البلدان العالمية.
- ✓ توحيد مناهج الممارسة المحاسبية.

انطلاقا مما سبق سوف نتناول المحاسبة الدولية اعتمادا على المناهج المستخدمة من قبل الدول في البحث على درجة الانسجام ما بين أنظمتها المحاسبية والنظام المحاسبي الموحد من خلال كالآتي:

- ✓ التوحيد المحاسبي.
- ✓ التوافق المحاسبي.

أولا: التوحيد المحاسبي:[1]

يعرف التوحيد المحاسبي على انه تطبيق لغة موحدة – مصطلحات، قواعد ..... بهدف تسهيل الاتصال بين مختلف الأطراف الفاعلة في الحياة الاقتصادية والمهتمين بالمحاسبة، كما يعتبر التوحيد العملية النهائية للتوافق المحاسبي لكونه يقارب الأنظمة الوطنية لما هي عليه المحاسبة الدولية جزئيا، بينما التوحيد قد يكون نهائيا أي كليا.

ثانيا: التوافق المحاسبي:[(2)]

يعرف التوافق المحاسبي على انه يستخدم في المحاسبة الدولية للدلالة على السعي نحو التقليل من الفروق والاختلافات بين الأنظمة المحاسبية الوطنية –كما عرف التوافق المحاسبي الدولي على انه محاولة تنسيق وتقريب الممارسات والطرق المحاسبية بين الدول المختلفة عند إعداد القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة المختلفة وبصورة حتى يسهل مقارنتها على المستوى الدولي.

ثالثا: ماهية المعيار:

يعرف على انه–نموذج يعتمد على العرف ويحظى بقبول العام–كما عرفه بأنه هو أساس متفق عليه في التطبيق المحاسبي السليم ويستخدم كأداة مقارنة[(1)]

---

[1] مداني بن بلغيث ، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر، 2004،ص 63.

[1]– Stephan brun :L'essentiel des normes comptables ،IAS/IFRS ،3eedition ،paris 2006 ، p13.

كما تم تعريف المعايير المحاسبية بأنها نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة ومراجعة الحسابات. [2]

الدولية: **الشكل 01: إجراءات وضع معايير المحاسبة الدولية**

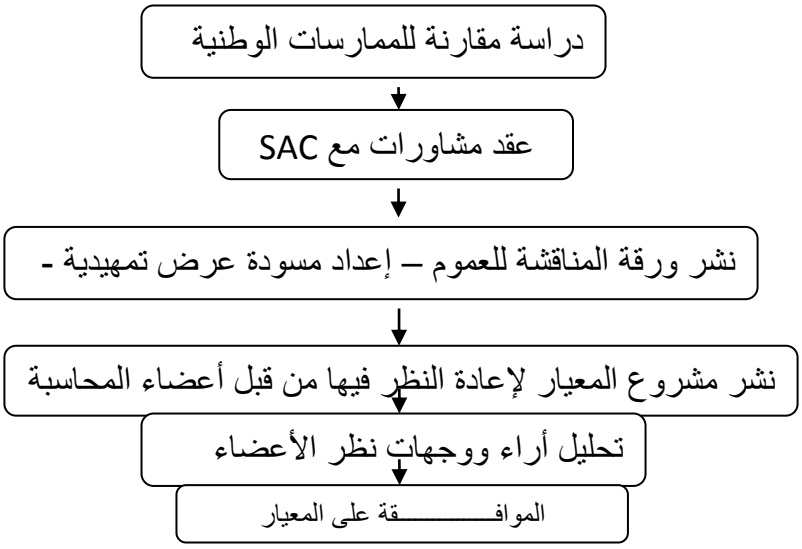

Source :STEPHAN Brun ،L'essentiel Des Normes Comptables International IAS/IFRS 3 eme Edition ،Gualino Editeur ،paris ، 2006،P27.

رابعا: الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي:

نشير إلى أن الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي مستمد من النظام الانجوساكسوني ومدونة الحسابات مستمدة من المخطط الفرنسي [3].

ويمكن إبراز أهمية هذا الإطار في العناصر الآتية: [4]

- ✓ يشكل مرجعا لوضع معايير محاسبية جديدة.
- ✓ يسهل تفسير المعايير المحاسبية وفهم العمليات أو الأحداث غير المنصوص عليها بوضوح في التنظيم المحاسبي.

---

[1] – أبو الفتوح علي فضالة ، المحاسبة الدولية ، دار الكتب الجامعية ، القاهرة 1966، ص 13.

[2] – حسين القاضي ومأمون حمدان ، المحاسبة الدولية ومعاييرها ، دار الثقافة ، عمان 2008، ص 103.

[3]– الملتقى العلمي الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد ، المركز الجامعي بالوادي يومي 18/17جانفي 2010 ، ص14–15.

[4] – المرسوم التنفيذي رقم 08–156 المؤرخ في 26 مايو 2008، يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07–11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007.

وللإطار التصوري أهداف تساعد على:[1]

- ✓ تطوير المعايير.
- ✓ تحضير الكشوف المالية.
- ✓ إبداء الرأي حول مطابقة الكشوف المالية مع المعايير.

خامسا: مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي:

يخضع للترتيبات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي كل شخص طبيعي ومعنوي ملتزم بموجب قانوني أو تنظيمي بمسك الحاسبة.

ويستثني من مجال التطبيق الأشخاص المعنويين الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية وعليه يلتزم بمسك المحاسبة كل من:[2]

- ✓ الشركات الخاضعة للقانون التجاري.
- ✓ التعاونيات.
- ✓ الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع والخدمات التجارية إذ كانو يمارسون نشاطات اقتصادية بصفة متكررة.

المطلب الثالث: محتويات النظام المالي المحاسبي

لابد لأي نظام محاسبي فعال أن يحتوي على العناصر التالية:

أولا: المصطلحات الأساسية: هناك مصطلحات محاسبية عديدة ومهمة جدا، والتي لا بد أن يحوزها النظام المحاسبي وان يعمل وفقا لها نلخصها فيما يلي:

الحدث: خارجي كان أم داخلي.

العملية: تسجيل الحدث بين طرفين.

الحسابات الحقيقية والمؤقتة: حيث أن الحسابات الحقيقية مثل الأصول والالتزامات وحقوق الملكية تظهر في ميزانية المؤسسة بينما الحسابات المؤقتة، مثل الإيرادات والمصاريف تظهر في قائمة الدخل.

دفاتر الأستاذ: حيث يوجد دفتر أستاذ عام والذي يحوي الحسابات جميعها، كذلك دفتر أستاذ مساعد حيث يحوي حسابات معينة، لكن بشكل تفصيلي كالمدنيين والدائنين الأجور والرواتب.

---

[1] –شعيب شنوف ، محاسبة المؤسسة ، د س ن ، مكتبة الشركة بوداود ، د ب ن، طبعة 28.

[2] –قانون رقم 07–11 المؤرخ في 25–11–2007 والمتضمن للنظام المحاسبي المالي ، العدد74 ، المادة 04 ص03.

دفتر اليومية: حيث يتم تسجيل الحدث بها محاسبيا.

الترحيل: وهي عملية ترحيل الأحداث المسجلة بعمليات من دفتر اليومية إلى حسابات دفتر الأستاذ.[1]

ميزان المراجعة: وهو عبارة عن أرصدة الحسابات المأخوذة من الأستاذ العام.

قيود التسوية: وهي القيود التي تعمل في نهاية الدورة المحاسبية لتسوية الحسابات وفقا للمبادئ والمعايير المحاسبية من اجل تحميل كل فترة محاسبية بنصيبها من المصاريف التي تخصها، والاعتراف بالإيرادات المكتسبة التي تخص نفس الفترة.

القوائم المالية: وهي القوائم التي تمثل مخرجات النظام، وتتكون من الميزانية الافتتاحية أو الختامية للمؤسسة التي تظهر المركز المالي.

ثانيا: المدين والدائن: جميع الحسابات في نظام المحاسبي المالي مبنية على مفهوم الدائن والمدين، بمعنى أن جميع الحسابات التي تنشا بالنظام المحاسبي يكون لها طرفان فقط وهما الدائن والمدين ويجب أن يكون تطابق الطرفين في كل قيد وفي جميع الأحوال.

يمكن إدراج الحسابات في النظام المحاسبي كما يلي:

حسابات الأصول: تكون دوما مدينة الرصيد ويتزايد ذلك الرصيد بالإدخالات المدينة ويتناقص بالإدخالات الدائنة.

حسابات الالتزامات: تكون دوما دائنة الرصيد ويتزايد ذلك الرصيد بالإدخالات الدائنة ويتناقص بالإدخالات المدينة.

حسابات حقوق الملكية: تكون دوما دائنة الرصيد، ويتزايد ذلك الرصيد بالإدخالات الدائنة، ويتناقص بالإدخالات المدينة.

حسابات الرصيد: تكون دوما دائنة الرصيد، ويتزايد ذلك الرصيد بالإدخالات الدائنة، ويتناقص بالإدخالات المدينة. [2]

حسابات المصاريف: تكون دوما مدينة الرصيد، ويتزايد ذلك الرصيد بالإدخالات المدينة، ويتناقص بالإدخالات الدائنة.

---

[1]–Donald E.Kieso Ibid ، p 71.

[1]–Donald E.Kieso Ibid . p 73

ثالثا-هيكلة المالية وقوائم حقوق الملكية: ويتم الإبلاغ عن رأس المال والأرباح المعاد استثمارها في القسم المخصص لحقوق الملكية في ميزانية المؤسسة. كما يتم الإبلاغ عن توزيعات الأرباح في قائمة الأرباح المعاد استثمارها ويتم الإبلاغ عن المصاريف والإيرادات في قائمة الدخل، وفي نهاية الفترة المالية، يتم تحويل ناتج مقابلة كل من الإيرادات والمصاريف إلى الأرباح العائد استثمارها، ومن ثم فان اختلاف في البنود المذكورة سيؤثر على حقوق الملكية، ويمكن شرح العلاقة بالشكل رقم 02:

الشكل (02) عناصر الميزانية

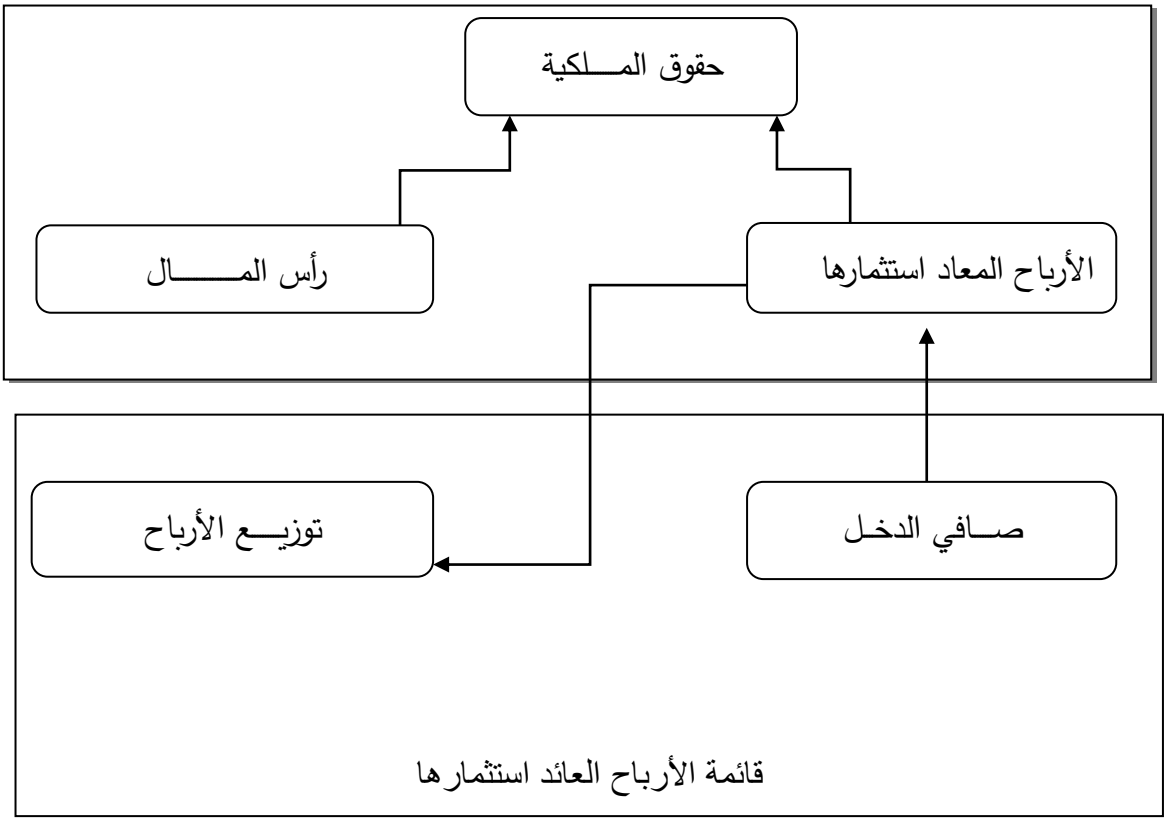

المصدر: زياد هاشم، نظام المعلومات المحاسبية، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، جامعة الموصل العراق 2003ص 58.

المطلب الرابع: مبادئ النظام المحاسبي المالي

سنعرض من خلال الاتفاقيات المحاسبية، مبادئ النظام المحاسبي المالي كما سنعرض عليكم الفروض المحاسبية

أولا: المبادئ المحاسبية لنظام المحاسبي المالي:

اعتمد النظام المحاسبي المالي المبادئ المحاسبية المعترف بها على المستوى العام من خلال تبينه لمبادئ المحاسبة الدولية ولا سيما المبادئ التالية: [1]

مبدأ عدم المقاصة: ينبغي عدم القيام بمقاصة بين مختلف الأصول والخصوم، والإيرادات والأعباء، إلا إذا كانت هذه المقاصة مسموح بها قانونيا أو جراء اتفاقية مثل المقاصة التي تتم بين الرسم على القيمة المضافة على المشتريات والرسم على القيمة المضافة على المبيعات.

مبدأ استقلالية الذمة المالية: يعتبر أن هذا المبدأ أن المؤسسة وحدة اقتصادية وقانونية قائمة بذاتها عن الذمة المالية لملاكها.

مبدأ الأهمية النسبية: يعطي هذا المبدأ الأهمية النسبية في تصنيف المعلومات.

مبدأ مداومة الطرق المحاسبي: يوجد هذا المبدأ الحفاظ والمداومة على المنهج المحاسبي المعتمد من سنة مالية إلى أخرى.

أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني: هذا المبدأ جديد في الجزائر، حيث ينبغي التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب الواقع المالي وليس حسب شكلها القانوني، من خلال هذا المبدأ يتم تسجيل قرض الإيجار ضمن الميزانية.

التكلفة التاريخية: وفق المادة 16 تقيد في المحاسبة عناصر الأصول والخصوم والمنتوجات والأعباء وتعرض في الكشوف المالية بتكلفتها التاريخية، على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ في الحسبان أثار السعر أو تطور القدرة غياب سوق مالي يتميز بالكفاءة الشرائية للعملة، غير أن الأصول والخصوم مثل الأدوات تقيم بقيمتها الحقيقية. [2]

[1] – لخضر علاوي، نظام المحاسبة المالية، سير الحسابات وتطبيقها، دار متيجة، براقي ، الجزائر ،2011، ص 12.

[2] – سمية فضيلي، واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجيستر، سنة 2014 ،ص ص : 13 ’ 15.

ثانيا: فروع النظام المحاسبي المالي:

تتكون الفروع الأساسية من فرعين هما:[1]

محاسبة التعهد: تشترط القوائم المالية المعدة وفق هذا المبدأ أن تسجل العمليات والأحداث دون انتظار تسديد أو القبض النقدي.

استمرارية الاستغلال: يتم إعداد القوائم المالية انطلاقا من فرضيتين، الأولى أن النشاط يعتبر مستمرا والثانية أن المؤسسة لا تنوي إيقاف النشاط أو تخفيضه بصفة معتبرة خلال المستقبل المنظور.

المبحث الثاني: مدخل إلى النظام المحاسبي المالي

في هذا المبحث سنعرض عليكم أهمية وأهداف النظام المحاسبي المالي كما سنعرض عليكم الأنظمة الفرعية والأطراف الفرعية لهذا النظام.

المطلب الأول: الأنظمة الفرعية لنظام المحاسبي المالي

من اجل قيام هذا النظام بكل الوظائف المنوطة ينبغي وجود أنظمة فرعية تساعد على تسهيل تجهيز البيانات المتنوعة، فيضم كل نظام فرعي مجموعة من الوظائف لها نفس الطبيعة، لذلك يمكن أن نميز بين الأنظمة الفرعية التالية :[2]

- ✓ النظام الفرعي للايردات.
- ✓ النظام الفرعي للمصروفات.
- ✓ النظام الفرعي للإنتاج.
- ✓ النظام الفرعي للتمويل.

[1]– جمال لعشيشي، محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي المالي، الأوراق الزرقاء ، الجزائر ،2010، ص : 12.

[2] –الفيومي .م :النظم المحاسبية الموحدة ، القاهرة ، ص 94.

أولا: النظام الفرعي للإيرادات:

يشمل النظام الفرعي للإيرادات على أنظمة فرعية أخرى تسعى إلى متابعة كل العمليات المتعلقة بالإيرادات، انطلاقا من طلبات العملاء إلى غاية تحقيق الإيراد الفعلي.

تأسيا لما سبق يمكن ذكر وظائف النظام الفرعي للإيرادات في الأشكال التالية:

1. العملاء:

- ✓ التفاوض على أسعار البيع.
- ✓ متابعة الخدمات ما بعد البيع
- ✓ إعداد تقارير دورية حول العملاء.
- ✓ التقيد بكل الإجراءات المحاسبية.

2. المبيعات:

- ✓ متابعة فواتير المبيعات.
- ✓ إعداد التقارير حول المبيعات.
- ✓ التفاوض حول كيفية تنفيذ الطلبية.
- ✓ تنفيذ كل الإجراءات المحاسبية.

3. **التحصيل:**

- ✓ متابعة تحصيل الحق.
- ✓ التفاوض على كيفية التحصيل.
- ✓ إعداد التقارير حول الحقوق.
- ✓ تنفيذ كل الإجراءات المحاسبية.

ثانيا: النظام الفرعي للمصروفات:

يحتوي هذا النظام على عدة وظائف يمكن أن نفرق بينها في النقاط التالية:

1. الموردون:

- ✓ متابعة الموردون.
- ✓ متابعة الطلبات المعدة من طرف المؤسسة.
- ✓ التفاوض على أسعار الشراء.
- ✓ التفاوض على خدمات ما بعد البيع.

- ✓ إعداد تقارير دورية حول الموردين – تنفيذ كل الإجراءات المحاسبية.

2. المشتريات:

- ✓ دراسة إمكانية تنفيذ الطلبية من المورد.
- ✓ متابعة الطلبيات من طرف المؤسسة.
- ✓ إعداد التقارير حول المؤسسة.
- ✓ التفاوض حول كيفية تنفيذ الطلبية.
- ✓ تنفيذ كل الإجراءات المحاسبية.

3. الدفع:

- ✓ متابعة مراحل الدفع.
- ✓ دراسة الديون وتأثيراتها.
- ✓ إعداد التقارير حول الديون.
- ✓ التفاوض على كيفية الدفع.
- ✓ تنفيذ كل الإجراءات المحاسبية.

ثالثا: النظام الفرعي للإنتاج:

يمكن أن نميز بين الوظائف في هذا النظام الفرعي من خلال النقاط التالية:

1. على مستوى المخزونات:

- ✓ متابعة المخزونات من المواد.
- ✓ متابعة الاستهلاكـــات.
- ✓ إعداد التقارير حول المخزونات والاستهلاكات.
- ✓ دراسة التكاليف المتعلقة بالمخزونات.
- ✓ دراسة طرق تقييم هذه المخزونات والاستهلاكات.
- ✓ تنفيذ كل الإجراءات المحاسبية.

2. على مستوى الإنتاج:

- ✓ متابعة مراحل إنتاج السلع.
- ✓ إعداد التقارير حول الإنتاج.
- ✓ دراسة تكاليف الإنتاج.

- ✓ دراسة المدة المستغرقة في الإنتاج.
- ✓ تنفيذ كل الإجراءات المحاسبية.

3. على مستوى تخزين الوحدات المخزنة:

- ✓ متابعة الوحدات المنتجة.
- ✓ إعداد التقارير حول الوحدات المنتجة.
- ✓ دراسة تقييم الوحدات المنتجة.
- ✓ تنفيذ كل الإجراءات المحاسبية.

رابعا: النظام الفرعي للتمويل:

يشتمل هذا النظام على عدة وظائف يمكن حصرها في نقطتين:

1. على المستوى الداخلـــي:

- ✓ دراسة الحالة المالية المرتبطة بنشاط المؤسسة.
- ✓ إعداد التقارير حول التمويل الذاتي للمؤسسة.
- ✓ دراسة إمكانيات التمويل.
- ✓ متابعة النقدية داخل المؤسسة.
- ✓ تنفيذ كل الإجراءات المحاسبية

2. على المستوى الخارجي:

- ✓ دراسة طرق التمويل الخارجي.
- ✓ متابعة أشكال التمويل الخارجي.
- ✓ إعداد التقارير حول التمويل الخارجي.
- ✓ تنفيذ كل الإجراءات المحاسبية.

المطلب الثانـي: القوائم المالية ومستخدميها للنظام المحاسبي المالي

أولا: القوائم المالية

1. مفهوم القوائم المالية:

هي عبارة عن بيانات تفصيلية وإجمالية أساسية لجميع عناصر المعاملات والأنشطة في المؤسسة تعرض في مجموعة كشوف محاسبية وفق مواصفات معينة بموجب المعايير المحاسبية ويعبر عنها بشكل أرقام تعكس جميع العمليات والأنشطة الاقتصادية والمالية التي تصدرها المؤسسة خلال فترة محددة. [1]

القوائم المالية هي عبارة عن تلك الملخص للبيانات والمعلومات المالية التي يتم التوصل إليها عن طريق قياس الأحداث الاقتصادية للمؤسسات كما أنها تمثل جزء محوري للتقارير المالية وتمثل الوسائل الأساسية للتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية.

تعرف القوائم المالية بأنها مجموعة متكاملة من الوثائق المحاسبية والمالية التي تسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء وحالة خزينة المؤسسة في نهاية الدورة.

ويشمل مصطلح القوائم المالية على الميزانية العمومية وبيانات الدخل أو حسابات الأرباح وبيانات التغيرات في المركز المالي والإيضاحات والإقرارات الأخرى والمواد التوضيحية التي حدت على أنها جزء من القوائم المالية.

أما مجلس المعايير المحاسبية الدولية فقد وضع المعيار المحاسبي الدولي الأول المعدل في عام 1997 لعرض القوائم المالية والذي يبين فيه أن القوائم المالية هي عرض مالي هيكلي المركز المالي للمؤسسة والعمليات التي تقوم بها والهدف من القوائم المالية ذات الأغراض العامة هو تقديم المعلومات حول المركز المالي للمؤسسة وأدائها وتدفقاتها النقدية، مما هو نافع لسلسلة عريضة من المستخدمين عند اتخاذهم القرارات الاقتصادية كما تبين القوائم المالية نتائج تولي الإدارة للأعمال الموكلة لها ولتحقيق هذا

[1] – بلكحيل عبد القادر، أهمية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة الجزائرية في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، 2009، ص67.

الهدف تقدم القوائم المالية معلومات حول الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة، جدول تدفقات الخزينة والملاحق (الإيضاحات).[1]

2. العناصر الأساسية للقوائم المالية:

تشمل القوائم المالية 3 عناصر رئيسية، وهي كالآتي:

أ. **بيان الدخل:** يعرّف بيان الدخل بأنّه التقرير المالي الذي يوضّح ويُحلّل معدّل إيرادات الشركة خلال فترة زمنية معينة وغالباً تكون بمعدل سنة، ومن خلاله يُمكن التعرّف أيضاً على المصاريف المرتبطة بآلية كسب هذه الإيرادات، حيث تُخصم تكلفة البضائع المباعة لإيجاد صافي الربح، حيث إنّ المحصلة النهائية لصافي الربح توضّح أداء الشركة من ربح أو خسارة خلال الفترة المحددة. [2]

ب. **الميزانية العمومية:** يُقصد بالميزانية العمومية الآلية التي يتمّ فيها توضيح كلّ ما تملكه الشركة من موارد (أصول) وما عليها من تكاليف (خصوم)، وحقوق المساهمين، والوضع المالي للشركة ككلّ خلال فترة زمنية محددة، حيث يُمكن إعداد ميزانية شهرية، أو ربع سنوية، أو إعدادها مرّةً واحدةً في السنة، وتتضمّن الميزانية العمومية 3 عناصر رئيسية كالآتي:

الأصول: تُمثّل الموارد الاقتصادية التي تملكها الشركة والتي يُمكن تحويلها إلى نقد، بالإضافة إلى النقد نفسه.

الالتزامات: وهي المبالغ المالية التي تدين بها الشركة للآخرين.

حقوق الملكية: أيّ معدل الفائدة العائدة للمستثمرين أو المالكين بعد الانتهاء من دفع جميع الالتزامات المترتبة على الشركة، أيّ بعد طرح جميع الالتزامات من الأصول. [3]

وبيان التدفقات النقدية: يُشير بيان التدفق النقدي إلى آلية حركة المال داخل النشاط التجاري أو خارجه، بحيث يوضّح المبالغ المالية المقبوضة والمدفوعة خلال فترة معينة، واعتماداً على التغيُّرات التي تطرأ في الميزانية العمومية يتمّ تحديد المبلغ المتوفر للاستخدام. [1]

---

[1] – أمين السيد احمد لطفي، المحاسبة الدولية الشركات المتعددة الجنسيات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 450- 455.

[2] www.sec.gov .2007-2-5.Retrived 13-3-2021.Edited

[3] -www.courses.lumenlearning.com، Retrieved 2021-3-16.Edition.

ثانيا: مستخدمي القوائم المالية:

تشمل مستخدمين القوائم المالية المستثمرين الحاليين والمحتملين والموظفين والمقرضين والموردين والدائنين التجاريين الآخرين، والعملاء والحكومات ووكالاتها والجمهور يستخدم هؤلاء القوائم المالية لتلبية بعض احتياجاتهم من المعلومات، وتشمل الاحتياجات ما يلي:[2]

1. المستثمرون:

مقدمو رأس المال ومستشاريهم مهتمون بالمخاطرة الملازمة لاستشاراتهم والعائد المحقق منها، إنهم يحتاجون معلومات تساعدهم في تقييم قدرة المؤسسة على دفع مكافأتهم ومنافع التعاقد وتوفر فرص العمل.

2. المقرضون:

المقرضون مهتمون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المترتبة عليها سوف تدفع لهم عند الاستحقاق.

3. العملاء:

العملاء مهتمون بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة، خصوصا عندما يكون لهم ارتباط طويل الأجل معها أو الاعتماد عليها.

4. الحكومات ووكالاتها:

تهتم الحكومات ووكالاتها بعملية توزيع الموارد وبالتالي نشاطات المؤسسة كما يطلبون معلومات من أجل تنظيم نشاط المؤسسة وتحديد السياسات الضريبية، وكأساس لإحصاء الدخل الوطني وإحصاءات متشابهة.

5. الجمهور:

تؤثر المؤسسات على أفراد الجمهور بطرق متنوعة وعلى سبيل المثال: قد تقدم المؤسسات مساعدة كبيرة للاقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم ورعايتها للموردين المحليين، ويمكن للقوائم المالية أن تساعد الجمهور

---

[1]- www.corporatefinanceinstitute.com، Retrieved 2021-3-16;Edited.

[2] – طارق عبد العال حماد، التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل، دار الجامعية الإسكندرية، 2005، ص 87.

بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في نماء المؤسسة وتنوع نشاطاتها.

ثالثا: عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي الجديد:

عرض قائمة المركز المالي:

1. **تعريف قائمة المركز المالي** :حسب المادة 33 من القانون رقم 11- 07 المتضمن النظام المحاسبي المالي فإنه" :تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم، ويبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية(المتداولة)والعناصر غير الجارية. حيث أن الأصول ترتب حسب درجة سيولتها أما الخصوم حسب درجة إستحقاقيتها بالإضافة إلى مبدأ السنوية في التفرقة بين العناصر المتداولة وغير المتداولة.
2. **تحليل عناصر الميزانية:**

2. 1.الأصول:

وتضم العناصر التالية:

2. 1. 1.الأصول الجارية: وتتمثل فيما يلي:

- ✓ المحزونات.
- ✓ الزبائن.
- ✓ مدينون آخرون.
- ✓ حسابات الخزينة وما يعادلها.

2. 1. 2. الأصول غير الجارية: وتتمثل فيما يلي:

- ✓ القيم الثابتة المعنوية.
- ✓ القسم الثابتة المادية.
- ✓ التثبيتات الجاري انجازها.
- ✓ التثبيتات المالية.

2. 2.الخصوم:

وتضم العناصر التالية:

2. 2. 1.الخصوم الجارية: وتتمثل في:

- ✓ الموردون.
- ✓ الحســـابات الملحقة.
- ✓ الضرائب.

2. 2. 2. الخصوم غير الجارية: وتتمثل في:

- ✓ القروض والديون المالية.
- ✓ الضرائب المؤجلة والمخصصة.
- ✓ الديون غير المتداولة.
- ✓ المخصصات والمنتجات المقيدة سلفا.

2. 3. رؤوس الأموال الخاصة:

وتتمثل في رأس المال المصدر، رأس المال غير المطلوب، علاوات، الاحتياطات، فرق إعادة التقييم.

يتحدد نموذج الميزانية المالية حسب SCF من خلال الجدول رقم 01:

الجدول رقم 01: الميـــــــــــزانية المالية حسب SCF

الأصول	القيمة الإجمالية	الاهتلاكات والمؤونات	القيمة الصافية	الخصوم	القيمة الإجمالية
الأصول الغير الجارية التثبيتات المعنوية التثبيتات العينية أراضي مبـــــاني تثبيتات عينية أخرى تثبيتات قيد التنفيذ تثبيتات مالـية مساهمات أخرى وحسابات دائنة بها قروض وأصول أخرى غير جارية مجموع الأصول غ الجارية الأصول الجارية محزونات قيد التصنيع الزبائن مدينون آخرون الضرائب والرسوم أصول مالية جارية أخرى الخزيـــــــنة مجموع الأصول الجارية				رؤوس الأموال الخاصة رأس مال غ مطلوب علاوات واحتياطات فروق إعادة التقييم فرق المعادلة النتيجة الصافية –حصة المجموعة رؤوس أموال أخرى – الترحيل من جديد المجموع الخصوم الغير الجارية قروض وديون مالية ضرائب ديون غير جارية أخرى مجموع الخصوم غ الجارية الخصوم الجارية الضرائب ديون أخرى الخزينة مجموع الخصوم الجارية	
مجموع الأصول				مجموع الخصـــــوم	

المصدر: من إعداد الطالب بلباي الهاشمي

المطلب الثالث: أهداف النظام المحاسبي المـــالي

أولا: أهداف النظام المحاسبي المالي :

يمكن إبراز أهم الأهداف المنتظرة من تطبيق النظام المحاسبي المالي كما يلي[1]

- ✓ توفير معلومة مالية مفهومة وموثوق بها دوليا.
- ✓ إعطاء صورة صادقة وحقيقية للوضعية المالية، الأداء والتغيرات في الوضعية المالية للمؤسسات.
- ✓ جعل القوائم المالية للمؤسسات قابلة للمقارنة للمؤسسة نفسها عبر الزمن وبين عدة مؤسسات تمارس نفس النشاط أو في نفس القطاع داخل الوطن وخارجه أي في الدول التي تطبق المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية.[2]
- ✓ نشر معلومة وافية، وصحيحة وموثوق بها وتتمتع بشفافية اكبر، تؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسات، وتساعد في فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرارات من طرف المستعملين.

ثانيا: مزايا العمل بالنظام المحاسب المالي

تتمثل مزايا العمل بالنظام المحاسب المالي فيما يلي:

- ✓ إنتاج معلومة تعكس الصورة الوفية للوضعية المالية للمؤسسات التي ينبغي أن تقدمها المؤسسة (الميزانية، حسابات النتائج، جدول، تدفقات الخزينة، جدول الأموال الخاصة) وتقديمه وفق المعايير دولية.
- ✓ النظام المحاسب المالي له إطار تصوري يحتوي على المبادئ، الفرضيات والاتفاقيات وعلي قواعد واضحة تضمن مزيد من التناسق وتقلل من عدم الفهم كما كان عليه المخطط الوطني للمحاسبة. [3]
- ✓ النظام المحاسبي المالي الجديد يأتي لسد التغيرات بوضع أدوات ملائمة جمع المعطيات وتحليلها بشكل يرسخ التسيير الشفاف للمؤسسات الخاضعة للقانون التجاري، تلك الأدوات

---

[1] -Samir Merouani، le projet de nouveau system comptable algérien، anticiper et- préparer le passage، P14، 15.

[2] -Lien complet: http:// www.9alam.com/17/03/2010.

[3] – بلكحيل عبد القادر ، مرجع سبق ذكره ،ص 67.

معتمدة دوليا وستفضح كل المخالفات والاختلاسات ومحاولات الفساد، من خلال تسديد الرقابة على حسابات المؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري. [1]

- ✓ يعرف النظام المحاسبي المالي بوضوح عمليات التسجيل المحاسبي والتقييم بما يسهل عملية التحقق من الحسابات ومراقبتها. [2]
- ✓ يؤدي إلى ترقية التعليم المحاسب في المدارس والجامعات وكذلك التسيير في المؤسسات، بالارتكاز على قواعد محاسبية متشابهة دوليا، ويؤدي بالتالي إلى تأهيل مهنة المحاسبة في الجزائر للعمل في الأسواق الدولية.
- ✓ سيعزز النظام المحاسبي المالي من مسار اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي بعد توفيق المحاسبة في الجزائر مع المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية، بما يتماش مع التحولات التي أصبحت تفرضها العمولة واقتصاد السوق.
- ✓ يساعد على إنشاء وظهور سوق مالية تضمن سيولة رؤوس الأموال والتمويل للمؤسسات، مما يؤدي إلى زيادة دور الأسواق المالية في الاقتصاد الوطني، على حساب احتكار البنوك في تمويل الاقتصاد، ويعمل ذلك على تشجيع الادخار.
- ✓ إمكانية المؤسسة الصغيرة جدا من تطبيق نظام معلومات قائم على معلومات مبسطة. [3]

[1] – مداخلة وزير المالية كريم جودي أمام نواب المجلس الشعبي الوطني، منقولا عن جريدة الخبر الجزائرية، عدد رقم 09 .

[2] – MOURAD ELBESSEGHI، le nouveau système comptable financier algérien، alwatan économie، Algérie، de 15 au 21 janvier 2008، P 14.

[3] – قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1929 الموافق 26 يوليو 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية، وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، المادة 03.

المطلب الرابع: أدوات وعناصر النظام المحاسبي المالي

أولا: أدوات النظام المحاسبي المالي

يَستخدم النّظام المُحاسبيّ في أيّ بيئة عملٍ مجموعةً من الأدوات التي تُساعده على تطبيق الوظائف الخاصّة به، ومن أهمّ هذه الأدوات:[1]

1. **القيود المُحاسبيّة:** هي عبارةٌ عن مجموعةٍ من العمليّات المُحاسبيّة التي يقوم المحاسب بكتابتها من أجل إجراء توازنٍ بين أطرافها، وتُساعدهُ على تسجيل النّشاطات الماليّة الخاصّة في المُؤسّسة، وتقسمُ هذه القيود إلى نوعين، وهما: القيود الفرديّة: هي التي تتكوّن من طرفين فقط للقيد المُحاسبيّ، وهما المَدين والدّائن.
2. **القيود المُزدوجة:** هي التي تتكوّن من أكثر من طرف للقيد المُحاسبيّ، مثال: من مَدينون/ الصّندوق، المُشتريات إلى دائنون/ الالتزامات.
3. **أُسس التّقييم المُحاسبيّة:** هي الوسائل المَستخدمة في تقييم العمليّات الماليّة الخاصّة في المؤسسة، وتُقسم إلى نوعين، وهما: الأساس النقديّ: هو الأساس الذي يعتمد على فكرة تسجيل العمليّات الماليّة اليوميّة أو المُتعلّقة بفترةٍ زمنيّة قصيرةٍ ومُحدّدة.
4. **أساس الاستحقاق:** هو الأساس الذي يعتمد على تسجيل العمليّات الماليّة مُحاسبيّاً عند تقييدها، سواءً تمّ تحصيلها أو ما زالت قيد التّحصيل في تاريخٍ لاحقٍ يُطلَقُ عليه مُسمّى تاريخ الاستحقاق.
5. **التّقارير:** هي كافّة النّماذج الورقيّة والإلكترونيّة التي يصدرها قسمُ المُحاسبة ضمن النّظام المُحاسبيّ، والتي تُساعد على نقل نتائج العمليّات، والتّصورات، والخُلاصات حول طبيعة العمل الماليّ للمُؤسّسة إلى الإدارة، ممّا يُساهمُ في اتّخاذ القرارات المُناسبة.

[1] – Accounting System Design"، Accounting Tools، Retrieved 27-11-2016. Edited.

ثانيا: عناصر النظام المالي المحاسبي

تكوّن النّظام المُحاسبيّ في المُؤسّسات والشّركات من مجموعةٍ من العناصر، وهي:[1]

1. **الأصول:** هي مُمتلكات المُؤسّسة سواءً من أشياءٍ ماديّة، أو أوراق ماليّة تشمل النّقود والسّندات، والتي يقوم النّظام المُحاسبيّ بمُتابعتها، والتأكّد من مدى صلاحيّة الماديّة منها للاستخدامِ في الأعمال المُؤسسيّة، أمّا الماليّة فيتمُّ تقييمها والتأكّد من قيمتها يوميّاً.
2. **الالتزامات:** هي كلّ ما على المُؤسّسة للغير سواءً أكانوا أفراداً، أو مُؤسّساتٍ أُخرى وتشمل الالتزامات الماليّة، وتسليم البضاعة التي اشتراها الزّبائن؛ وخصوصاً في المُؤسّسات التجاريّة التي تعمل على نقل البضاعة لزبائنها.
3. **رأس المال:** هو القيمة الماليّة الرئيسيّة التي يتمُّ تأسيس المُؤسّسة بناءً عليها، وتشمل كافّة المال المُودع في البنك، أو صندوق المُؤسّسة، والذي يُستخدَمُ لشراء كافّة الأدوات، والآلات، والمَبنى، والأمور الأساسيّة لتأسيس المُؤسّسة، قبل العمل على الإعلانِ عنها في سوق الأعمال.
4. **الدّخل:** هو قيمة الأرباح الماليّة التي تُحقّقها المُؤسّسة نتيجةً لأعمالها، ويشملُ الدّخل على المال الخاصّ بالمُشتريات، أو تقديم الخدمات للزّبائن والمُستهلكين، والذي ينتجُ عنه تأثيرٌ إيجابيٌّ على رأس مال المُؤسّسة، ممّا يُؤدّي إلى زيادته وتغطية النّفقات الماليّة العامّة، ورواتب الموظفيّن.
5. **المصاريف:** هي المبالغ الماليّة التي تدفعها المُؤسّسة من أجل شراء أشياءٍ أساسيّةٍ، كالمُستلزمات المَكتبيّة، وأجهزة الحاسوب، وبدل النّقل والمُواصلات، ودفع الفواتير العامّة كالكهرباء، والماء، والهاتف، وأيّ مَصروفاتٍ أُخرى لم تكن ضمن حسابات المُؤسّسة، ولكن يجب على النّظام المُحاسبيّ الاعتراف بها ضمن السجلّات والتّقارير الماليّة.

[1] –Accounting Systems، Requirements، and Procedures"، Federal Student Aid، Retrieved 27-11-2016. Edited.

كما يتكون من عدة عناصر سنوضحها في الشكل التالي03:

الشكل (03): مخطط يوضح مكونات النظام المحاسبي المالي

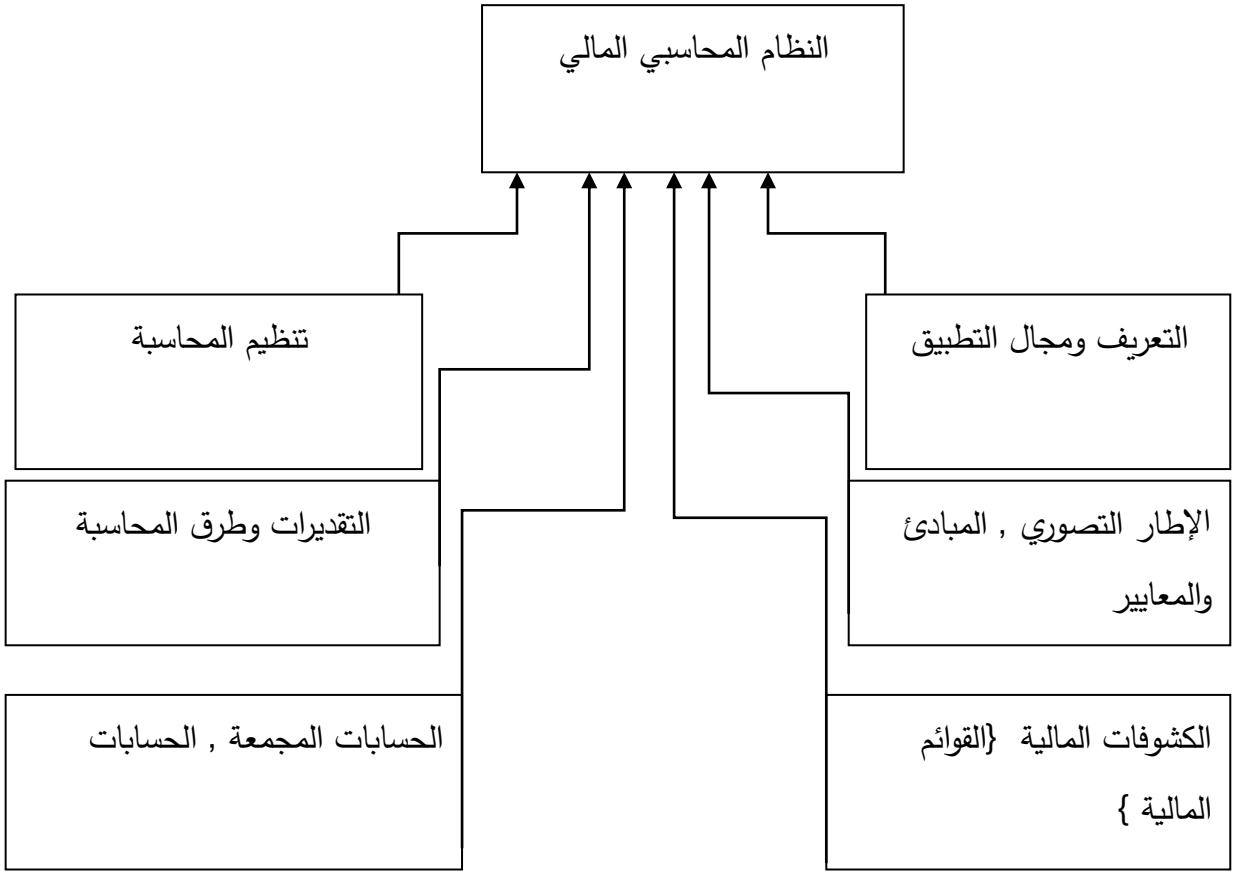

المصدر :مختار مسامح النظام المحاسبي المالي الجزائر الجديد وإشكالية تطبيق في اقتصاد غير مؤهل " ملتقى دولي حول SCF الجديد في ظل النظام المحاسبي المالي 2011/01/18 المركز الجامعي الوادي ص :12

المبحث الثالث: علاقة النظام المالي بالمؤسسة الاقتصادية

حيث سيتم التطرق في هذا المبحث إلى المعلومة المالية في المطلب الأول، والى الإفصاح والشفافية في المطلب الثاني، بينما في المطلب الثالث إلى متطلبات النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الاقتصادية، أما المطلب الرابع يتضمن تفعيل العلاقة النظام المحاسبي المالي بالمؤسسة الاقتصادية.

المطلب الأول :المعلومة المالية

سيتم من خلال هذا المطلب تسليط الضوء على مفهوم المعلومة المالية أولا، بينما ثانيا التعرف على خصائص المعلومة المالية.

أولا: مفهوم المعلومة المالية

هي كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية، والتي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا، وبذلك فهي تمثل ناتج العمليات التشغيلية التي تجري على البيانات المحاسبية بما يحقق الفائدة من مستخدميه.[1]

ومن أجل أن تكون المعلومة المالية مفيدة، يجب الامتثال للقيود الثلاث الآتية :[2]

- ✓ السرعة في تحضير المعلومات.
- ✓ مراعاة الفارق الناتج من العنصرين :عنصر التكلفة وعنصر العائد.
- ✓ الموازنة بين مختلف الخصائص النوعية أي منح الاهتمام لكل خاصية دون تهميش أو تجاهل لخاصية ما.

ثانيا :الخصائص النوعية للمعلومة المالية

يمكن ذكر الخصائص النوعية للمعلومة المالية في النقاط التالية:

1. **القابلة للفهم** :تعني هذه الخاصية أنه يجب على المعلومات الواردة في القوائم المالية أن تكون مفهومة من طرف مستخدمين تتوفر لديهم الكفاءة اللازمة في الميدان الاقتصادي والمحاسبي وتكون لهم الرغبة في دراسة القوائم المالية في ظرف زمني سريع نسبيا.

[1] – بشيري بن عيشي، عمار بن عيشي، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية، الملتقى دولي حول دور المعايير المحاسبية الدولية في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،24-25 نوفمبر 2014،ص :231.

[2] – جمال لعشيشي ، مرجع سبق ذكره ، ص13.

2. **الملائمة** :يقصد بملائمة المعلومة المالية بأنها تؤثر على القرارات التي تتخذ من طرف المسيرين، إذا تساعدهم على تقييم الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية، كما أن المعلومة تؤكد أو تصحح التقييمات السابقة .عادة ما تكون ملائمة المعلومات المالية مرتبطة بطبيعتها، وأهميتها النسبية. [1]
3. **القابلة للمقارنة** :أن تسمح المعلومة المقدمة من خلال الكشوف المالية بإجراء مقارنات معتبرة بين الدورات المالية المتتالية وبين المؤسسات المختلفة.
4. **المصداقية** :أن تكون المعلومة المقدمة من خلال الكشوف المالية خالية من الأخطاء والغموض حيث يجب أن تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة. [2]

المطلب الثاني :الإفصاح والشفافية

يعد الإفصاح والشفافية من أهم مبادئ كل من النظام المحاسبي المالي والمؤسسة الاقتصادية وسيتم تعريف كل منهما على حدي:

أولا :تعريف الإفصاح

يقصد بالإفصاح على وجه العموم هو العلانية الكاملة أما في المحاسبة فيقصد به أن تظهر القوائم المالية جميع المعلومات الرئيسية التي تهم مستخدمي المعلومات والتي تساعدهم على اتخاذ القرارات بطريقة سليمة، ويعرف الإفصاح المحاسبي بأنه تقديم البيانات والمعلومات المحاسبية إلى مستخدميها بصورة كاملة وصحيحة وملائمة بغرض مساعدتهم على اتخاذ القرارات كما يمكن تعريفه بأنه نشر البيانات أو المعلومات المحاسبية الضرورية بشرط أن تكون هذه المعلومات غير مضللة ولا تؤثر على كفاءة المعلومات الواردة في التقارير المالية.

والإفصاح بشكل أكثر تحديدا " :هو عملية ومنهجية توفير المعلومات وجعل القرارات المتصلة بالسياسة المتبعة من جانب المؤسسة معروفة ومعلومة من خلال النشر والانفتاح".[3]

---

[1] – جمال لعشيشي ، مرجع سبق ذكره ،ص :12.

[2] – لخضر علاوي ، مرجع سبق ذكره ، ص :14.

[3] – لطيف زيود، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، العدد 1 ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، ص181 .

ثانيا :تعريف الشفافية

تعرف الشفافية المحاسبية بأنها مصطلح يشير إلى مبدأ خلق بيئة يتم خلالها جعل المعلومات عن الظروف والقرارات والتصرفات القائمة قابلة للوصول إليها بسهولة ومرئية، وقابلة للفهم لكافة الأطراف المشاركة بالسوق.

فهي تعبر عن التمثيل الصادق للمعلومات عن أحداث ومعاملات المنشأ الواردة في القوائم المالية التي أعدت وفق المعايير الخاصة بإعدادها دوليا .[1]

ولشفافية شروط منه:[2]

- ✓ أن تكون الشفافية في الوقت المناسب حيث أن الشفافية المتأخرة تكون عادة لا قيمة لها ويعلن عنها أحيانا فقط.
- ✓ أن تتاح الشفافية لكافة الجهات في ذات الوقت.
- ✓ أن تكون شارحة نفسها بنفسها فما قيمة شفافية غامضة أو غير شفافة.

ثالثا :أهمية الإفصاح والشفافية في ظل حوكمة الشركات

تتمثل في :[3]

- ✓ الصحة والسلامة المالية.
- ✓ توفير المناخ المعلومات لجميع المهتمين بالشركة.
- ✓ جذب اهتمام المستثمرين وتعريفهم بالشركة.
- ✓ تحقيق الانتباه واليقظة فيما يحدث في الشركة.

[1] – بن طاهر حسين، بوطلاعة محمد، دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

[2] – بلعادي عمار، جاوحدو رضا، دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية والإفصاح، الملتقى الدولي حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وآفاق، جامعة عربي بن مهيدي، أم البواقي، 2010 ، ص : 8.

[3] – أحسين عثماني، سعاد شعابنية، مرجع سبق ذكره، ص:7.

المطلب الثالث: متطلبات النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الاقتصادية

أولا: متطلبات النظام المحاسبي المالي:

من أجل الانتقال إلى النظام المحاسبي الجديد يجب على الدولة والمؤسسات الاقتصادية بشكل خاص القيام بمجموعة من الإجراءات والإصلاحات التي من شأنها تأهيل المؤسسات الاقتصادية والاقتصاد الجزائري لتبني هذا النظام .

لذا نقترح ما يلي :

- ✓ ضرورة وضع هذا النظام تحت الاختبار من خلال مرحلة انتقالية يتم فيها الاستعداد لتبني هذا النظام والتعرف على مختلف معالمه .
- ✓ التوضيح الجيد لمعالم هذا النظام من خلال العديد من المنتديات والملتقيات.
- ✓ تحديد مختلف التشريعات والإجراءات التي تتعلق بهذا القانون وإصلاح تنظيمات مختلف الهيئات المتعاملة معه لاسيما مصلحة الجباية .
- ✓ ضرورة دراسة واقع المؤسسات الجزائرية وتأهيل مختلف الأنظمة التسييرية المرتبطة بهذا النظام.
- ✓ تكوين ورسكلة الإطارات والمختصين والأكاديميين وتأهيلهم لهذا النظام المحاسبي الجديد .
- ✓ تجديد البرامج البيداغوجية الخاصة بالمحاسبة العامة وتشجيع الكتابات في هذا الشأن للمساعدة في تكوين الإطارات والكوادر قصد التحكم في زمام الأمر مستقبلاً.
- ✓ تخصيص الأظرفة المالية المناسبة لتغطية تكاليف إعداد النظام الجديد.
- ✓ الاعتماد على تطوير نظام فعال لانتقال المعلومات يسمح بانتقالها بسرعة وتخزينها بالكيفية التي تمكن طالبيها من الحصول عليها في الأوقات المناسبة والتمكن من تجديدها بالطرق التي تتلاءم مع هذا النظام. [1]
- ✓ الانخراط في برنامج IFAC للاتحاد الدولي للمحاسبين، وتشجيع ظهور تعاون بين المهنيين الجزائريين والدوليين، والتسجيل في العلامة الدولية للإثبات TRUST WEBللمواقع التجارية، حيث إن العولمة وتحرير أسواق رأس المال لهما دلالات ضمنية للمحاسبين والمدققين، ولا يجب فقط أن يكونوا مجهزين للعمل في هذه الأسواق ولكن

[1] – قورين حاج قويدر، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في مراقبة التسيير، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الشلف، 2007 ،ص: 218.

يجب عليهم أيضا ضمان عملهم بكفاءة، كما تتطلب العولمة أن يكون مؤهل محاسبي واحد أو أكثر قابل للنقل عبر الحدود الوطنية. [1]

ثانيا: أهم التطورات التي أحدثها النظام المحاسبي المالي :

يمكن تلخيص أهم التطورات التي أحدثها النظام المحاسبي المالي في الجدول التالي مقارنة بين النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني:

الجدول 02: المقارنة بين PCN.SCF

النظام المحاسبي الجديد	المخطط المحاسبي الوطني
شهرة المحل تسجل ضمن الأعباء	شهرة المحل تسجل ضمن القيم المعنوية.
المصاريف الإعدادية تسجل محاسبيا ضمن الأعباء، ومدة امتلاك الأصل المعنوي يمكن لن ترفع حتى إلى 20 سنة.	تسجل نفقات التطوير ضمن المصاريف الإعدادية.المصاريف الإعدادية تسجل ضمن الاستثمارات ويتم إطفاؤها بعد ذلك.
المبلغ القابل للاهتلاك الأموال المعنوية يتم تحديده بعد طرح القيمة المتبقية للأصول المادية والمعنوية.	المبلغ القابل للاهتلاك لا يأخذ في الحسبان القيمة الباقية للأصل المادي والمعنوي.
المخزونات لا يمكن أن تقام إلا عن طريق الداخل أولا الخارج أولا أو عن طريق التكلفة الوسطية المرجحة.	توجد هناك ثلاث طرق لتقييم المخزونات : FIFO/LIFO، التكلفة الوسطية المرجحة.
الأصول المحصل عليها بعقود الإيجار التمويلي تقدم وفقا لطبيعتها وتقيد في الأصول والديون بمبلغ يوافق ادني قيمة بين القيمة العادلة للأصل والقيمة المحسنة لدفعات الإيجار الدنيا المحسوبة على أساس معدل ضمني في عقد الكراء.	حسب المخطط فان أي أصل لا يظهر في محاسبة أي تاجر إلا إذا كان هذا التاجر يملك الأصل فعلا وبالتالي عدم تسجيل الأصل محاسبيا معناه عدم تسجيل الامتلاك، فالمخطط المحاسبي الوطني لم يأخذ بعين الاعتبار القرض الايجاري.
بخصوص المؤونات نلاحظ أن النظام	يسمح القانون الجزائري بتكوين كل المؤونات

[1]–IFAC: International Federation of Accountants.

المحاسبي المالي يقر بان الميزانية تعكس الوضعية المالية للمؤسسة خلال تاريخ إقفال الدورة وليس الوضعية المستقبلية للمؤسسة وهنا لا يسمح بتكوين مؤونات بتكاليف منتظرة مستقبلا وهو الحال مع مؤونة الإصلاحات والصيانة.	بما فيها مؤونات الإصلاحات الكبرى.

المصدر: من إعداد الطالب تباني أسامة بالاعتماد على المقارنة بين PCN،SCF .

المطلب الرابع: تفعيل العلاقة بين النظام المحاسبي المالي والمؤسسة الاقتصادية

تعتبر العلاقة بين المؤسسة الاقتصادية والنظام المحاسبي المطبق في أي دولة متبادلة فالنظام المحاسبي الجيد بمحتواه وتطبيقه الذي يخضع لجملة من المعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها يدعم الحوكمة وهذه الأخيرة ومن خلال مبادئها تعمل على تحسين فاعلية النظام المحاسبي وقدرته على إيضاح كل ما يحدث في الشركة وبالتالي زيادة عناصر الثقة ،هذه العلاقة تدعمها المادة العاشرة من القانون 11/07 والتي تنص على "أنه يجب أن تستوفي المحاسبة التزامات الانتظام والمصداقية والشفافية المرتبطة بعملية بمسك المعلومات التي تعالجها ورقابتها وعرضها وتبليغها."

أي أن النظام المحاسبي يفرض الاعتماد على الشفافية عند جميع المعلومات ومعالجتها وعرضها في القوائم المالية، وهو بالتحديد ما تنص عليه من خلال بعدها المحاسبي الذي يشكل فيه مبدأ الإفصاح والشفافية بإلحاح ركيزة أساسية تسمح بإضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية المعتمدة عليها في اتخاذ القرارات.

إن تدعيم المؤسسة بوجود النظام المحاسبي المالي كان وراء مجموعة من الأسباب منها:

- ✓ ضمان الحصول على المعلومات المالية والمحاسبية الصحيحة تمكن من التقييم الصحيح.
- ✓ محاولة جلب المستثمر الأجنبي من خلال تدويل الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية لوقاية من المشاكل.
- ✓ تلاقي بعض النقائص والتغيرات التي خلفها النظام القديم الذي يتلاءم والاقتصاد الاشتراكي ولا يتناسب مع الاقتصاد الحديث.

- ✓ التمكين من إعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية مما يحقق الشفافية الإفصاح في تقديم المعلومات.[1]

[1]– مليكة زغيب، سوسن زيرق، دور النظام المحاسبي المالي في دعم الحوكمة في الجزائر، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي06-07 ماي 2012، ص ص : 14- 15.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما توصلنا إليه في هذا الفصل يمكن اعتبار أن النظام المحاسبي المالي انه مجموعة من الأجزاء التي ترتبط مع بعضها وفق علاقة متبادلة تسير على معايير محدّدة لأجل إنتاج هدف معيّن وانه نظام يستعين به في تحسين الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة الاقتصادية فالنظام المالي له دور فعال في تقييم الأداء المالي وهذا ما سنحاول التعرف عليه في الفصل الثاني من خلال محاولة الربط بينهما.

الفصل الثاني:

المؤسسة الاقتصادية وفعالية النظام المالي

المحاسبي في تحسين الوضعية المالية

تمهيد:

بعد تطرقنا في الفصل الأول على طبيعة النظام المحاسبي المالي وعلاقته بالمؤسسة الاقتصادية، سوف نتطرق في هذا الفصل إلى فعالية النظام في تحسن وتقييم الوضعية المالية، حيث سنتناول في هذا الفصل ماهية المؤسسة الاقتصادية واهم أهدافها في شتى الميادين بالإضافة إلى التطرق إلى دور النظام المالي أي الكشوفات المالية في تقييم وتحسين الوضعية المالية للمؤسسة، كما سنتعرف على مؤشرات التوازن المالي واهم الانعكاسات للنظام المحاسبي المالي.

وهذا ما سنوضحه بالتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية المؤسسة الاقتصادية

المبحث الثاني: النظام المحاسبي المالي في تحسين الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية

المبحث الثالث: الانعكاسات للنظام المحاسبي المالي

المبحث الأول: ماهية المؤسسة الاقتصادية

في هذا المبحث سنوضح أي سنتعرف على المؤسسة الاقتصادية بشكل عام حيث سنعرف محيط المؤسسة وموارد وأهدافها في شتى المجالات.

المطلب الأول: تعريف المؤسسة الاقتصادية

لقد قدمت المؤسسة العديد من التعاريف في مختلف الأوقات وحسب الاتجاهات والمداخل، إلا أن حصر كل أنواع المؤسسات وفروعها الاقتصادية وأهدافها المختلفة، في تعريف وحيد يكون صعبا للغاية، لذا قمنا بجمع بعض التعريفات ثم قدمن التعريف الشامل للمؤسسة الاقتصادية.

التعريف الأول: تتمثل المؤسسة عموما في مجموعة من الطاقات البشرية المادية والمالية، والتي تشغل فيملا بينهما، وفق تركيب معين وتوثيق محددا قصد إنجاز وتحقيق المهام المنوطة بها من طرف المجتمع. [1]

التعريف الثاني: على أنها مجموعة من الموارد البشرية والمادية والمالية للمنظمة والهيكلة والتي تخضع إلى أهداف دقيقة وتسير على أساس طريقة معينة في التسيير. [2]

التعريف الثالث: لقد عرف مكتب الدولي للعمل المؤسسة: هي مكان مزاولة نشاط اقتصادي وله سجلات مستقلة فيتضح من هذا أن المؤسسة قد تكون مشروعا أو شركة، فرعا أو قسما. [3]

التعريف الرابع: المؤسسة الاقتصادية على أنها اندماج عدة عوامل بهدف إنتاج أو تبادل مبلغ أو خدمات مع أعوان اقتصاديين ناخرين وهذا في إطار قانوني ومالي اجتماعي معين وضمن شروط اقتصادية تختلف زمنيا ومكانيا تبعا لمكان وجود المؤسسة وحجم ونوع النشاط الذي تقوم به. [4]

وبعد هذه التعريف يمكن إعطاء تعريف عام وشامل حول المؤسسة الاقتصادية:

"هي عبارة عن مجموعة من الإمكانيات المادية والبشرية والمالية منحصرة داخل محيط، تعمل على تحقيق الهدف والأهداف المسطرة وذلك وفق نظام تسيري جيد وفعال يسمح لها

---

[1] – احمد طرطار"تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة "، ديوان المطبوعات العامة ،ص15.

[2] – عبد الكريم بويعقوب :" المحاسبة التحليلية " ، OPLIC،سنة 1998، ص 15.

[3] – الازهر قادري : " مبادئ المحاسبة العامة وفق م و م " ديوان المطبوعات الجامعية سنة 1997.

[4] – ناصر دادي : " التحليل المالي " دار المحمدية ، سنة 1999، ص 14.

بتحقيق ما تصبوا إليه من خلال الاستعمال العقلاني والأمثل للإمكانيات الموجودة والمحافظة على وجوده".

المطلب الثاني: محيط المؤسسة الاقتصادية

للمؤسسة لها محيط يساعدها في أنشطتها الخارجية في مجموعة من العمليات الهامة سنوضحها في عدة مجالات :[1]

1. المحيط الاقتصادي:

ويشتمل على مختلف العمليات والأنشطة الخارجية المساعدة على عملية الإنتاج والاستغلال، من موارد طبيعية، توفر المعلومات الاقتصادية من أجل إتمام العملية الاقتصادية ولعل أهم هذه العناصر

- ✓ المنافسة المحلية والأجنبية.
- ✓ الأسواق المالية ومدى مرونتها.
- ✓ التغيرات الاقتصادية في مجال الأسعار.

2. المحيط الثقافي والاجتماعي:

إن المعايير الثقافية التي تحكم مجتمع تؤهل فيه قيما وسلوكات حضارية، فالإنسان سلوكه ثقافته في تفاعل مع المؤسسة وما تقدمه من منتوجات، فالدوق الثقافي الراقي يتطلب إشباع رغبات من نوع خاص، وبذلك فهو يدفع بالمؤسسة إلى تلبية تلك الرغبات، إن تقاليد مجتمع وقيمته وفلسفة في الحياة، ودينه كلها عناصر ينبغي احترامها، وهو يمثل بذلك فضاءا يجب احترامه وهدفا يستلزم بلوغه.

3. المحيط السياسي والقانوني:

وهو الحيز الذي تحدد فيه وتبنى عليه العلاقات بين الأفراد وبين المواطن والسلطة، حيث أن طبيعة النظام السياسي والاستقرار السياسي والقوانين التشريعية والتوجهات السياسية الداخلية والخارجية كلها قيود تبني المؤسسة على أساسها سياستها الاقتصادية.

[1] – حاج صدوق بن شرقي، المؤسسة الاقتصادية العمومية واقتصاد السوق ،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستر–، جامعة الجزائر 2004 ، ص 48.

4. المحيط العلمي والتقني:

هو مجموع المعطيات والتطبيقات التي تحث على خلق وتطوير المعارف تنجم عنها بدل مجهودات علمية من أجل البحث والتنمية العلمية .إن الاهتمام بهذا الجانب يدخل على المؤسسة أحدث التقنيات والتطبيقات الجديدة وكذلك يمكنها من التعرف على الأساليب الحديثة في التسيير ونتائج البحوث العلمية المختلفة وهو ما يدفع بالمؤسسة إلى تحسين أدائها وارتفاع مردوديتها حتى تتمكن من مواجهة المنافسة المحلية والأجنبية.

5. المحيط الإيكولوجي:

حيث ازداد الاهتمام في الآونة الأخيرة بهذا العنصر وأصبح بمثابة قيد حقيقي يهدد وجود المؤسسات بأكملها حيث أن حجم التلوث الصناعي والنفايات المنتجة والصعوبة التي تجدها المؤسسات في تصريفها أصبحت تشكل مشكلا أمام المؤسسة، خصوصا مع السياسات المحلية والدولية الهادفة إلى حماية البيئة من التلوث.

فإذا كان هذا هو المحيط فما هي الأسباب التي تدفع إلى الاهتمام به؟ وهي الدوافع التي جعلت المؤسسة تعطي هذه الأهمية؟ وما هي أهمية دراسة المحيط من طرف المؤسسة.

أهمية دراسة المحيط: [1]

- ✓ لا تعيش المؤسسة بمعزل عن العالم الخارجي فهي تنمو في وسط مليء بالعناصر التي تتفاعل معها مثل الأسواق وإدارات المؤسسات الأخرى.
- ✓ تنوع القيود الثقافية والاجتماعية والسياسية واختلاف العادات والتقاليد.
- ✓ تطور الأسواق الكبير وارتفاع الأذواق والاحتكاك الموجود بين الأمم.
- ✓ استعمال المؤسسة لموارد المحيط المختلفة.

فلهذه الأسباب ولأخرى تسعى المؤسسة إلى أن تكون في تواصل مستمر مع المحيط ومع المتغيرات التي تحدث فيه حتى توكبها وتلبي بالتالي احتياجات المجتمع المتزايدة من جهة وتبني لها مكانة مرموقة في السوق.

[1] – ناصر دادي عدون : " اقتصاد المؤسسة " ، دار المحمدية العامة ، 1998، ص 78.

المطلب الثالث: موارد المؤسسة الاقتصادية

لكي تستطيع المؤسسة تحقيق أهدافها لا بد من توفر موارد أساسية وتتمثل في:

1. **رأس المال:** وهو مصطلح اقتصادي يعبر عن مجموعة من الأدوات ولذا الآلات والمباني التي تساهم في عملية الإنتاج أو عملية تقديم الخدمات ويعتبر أحد العناصر المحددة للنشاط الاقتصادي كذلك له دولا في تحديد توزيع الدخل الوطني وغيرها.
2. **العمل:** يعبر الإنسان عن النشاط المبذول في عملية الإنتاج بغرض التحقيق أو التحصيل المقابل لهذا العمل وهو بدوره يعتبر نظاما متوازيا يتلقى مساهمات في صورة رأس مال يقدم بالمقابل عوائد لهذه المساهمات.
3. **الموارد البشرية:** يعتبر الإنسان كعنصر اقتصادي مثله مثل الأرض ورأس المال وكانت الأجور تحدد على أساس الحد الكافي لمختلف أنواع الأعمال التي اعتبرت متجانسة ولو أنها تصدر أو تقدم من أفراد مختلفين، وهو ما يجعل الأعمال والقوى المقدمة مختلفة نوعيتها.
4. **التكنولوجيا:** هي مجموعة من المعارف التي يمكن أن نستعملها في إنتاج السلع، وإنشاء سلع جديدة وتنظر إليها بمفهوم معقد يرتبط بالعلم وتطبيقاته في الصناعة. [1]

المطلب الرابع: الأهداف الرئيسية للمؤسسة

يسعى منشئو المؤسسة الاقتصادية، العمومية، منها والخاصة الى تحقيق عدة أهداف تختلف وتتعدد حسب أصحاب المؤسسات وطبيعة وميدان نشاطها ' ولهذا تتفاعل وتتشابك أهداف المؤسسة بحيث تستطيع تخليصها في الأهداف الأساسية التالية:

أولا: الأهداف الاقتصادية

يمكن جمع عدد الأهداف التي تتدخل ضمن هذا النوع كما يلي :[2]

1. **تحقيق الربح:** إن استمرار المؤسسة، لا يمكن أن يتم إذا استطاعت أن تحقق مستوى أدنى من الربح يضمن لها إمكانية رفع رأسمالها، وبالتالي توسيع نشاطها للصمود أمام المؤسسات الأخرى، خاصة إذا كانت في طريق النمو، كما يجب استعمال الربح المحقق لتسديد الديون، توزيع الأرباح على الشركاء، أو تكوين مؤمنات لتغطية خسائر أو أعباء غير محتملة أو مفاجئة، لدى الربح بين المعايير الأساسية لصة المؤسسة اقتصاديا.

---

[1]– ناصر دادي عدوي ،اقتصاد المؤسسة ، نفس المرجع ، ص10.

[2]– عبود صامويل ، اقتصاد المؤسسة، الطبعة الثانية ، 1984، ص 65.

2. **تحقيق متطلبات المجتمع:** إن تحقيق المؤسسة لنتائجها، يمر عبر عملية تصريف أو بيع إنتاجها المادي أو المعنوي وتغطية تكاليفها وعند القيام بعملية البيع فهي تغطي طلبات المجتمع الموجودة به سواء على المستوى المحلي أو الجهوي، فيمكن القول إن المؤسسة تحقق هدفين في نفس الوقت:

- ✓ تغطية طلب.
- ✓ تدقيق الأهداف.

ثانيا: الأهداف الاجتماعية: [1]

من بين الأهداف الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية:

1. **ضمان مستوى قبول من الأجور** : يعتبر العمال في المؤسسة من بين المستفيدين الأوائل من نشاطها ، حتى يتقاضون أجورا مقابل عملهم بها ، ويعتبر هذا المقابل حقا مضمونا حقا ، وشرعا وعرفا، إذ يعتبر العمال من العنصر الحيوي ر دادي والحي في المؤسسة إلا أن مستوى وحجم هذه الأجور تتراوح بين الانخفاض والارتفاع حسب طبيعة المؤسسة وطبيعة النظام الاقتصادي ، ومستوى المعيشة في المجتمع ، وحركة سوق العمل وغيرها من العوامل المعقدة ، وغالبا ما تحدد قوانين من طرف الدولة تضمن للعامل مستوى من الأجر يسمح لها بتلبية حاجاته ، والحفاظ على بقائه ، وهذا ما يسمى بالأجر الأدنى المضمون .
2. **توفير تأمينات مرافق للعمال:** تعمل المؤسسات على توفير بعض التأمينات مثل: التامين الصحي، والتامين ضد حوادث العمل، وكذلك التقاعد كما أنها تخصص مساكن إيواء وظيفية، بالإضافة إلى مرافق العامة مثل: تعاونيات الاستهلاك والمطاعم .... الخ
3. **تحسين مستوى معيشة العمال:** إن التطور السريع الذي تشهده المجتمعات في الميدان التكنولوجي، يجعل العمال أكثر حاجة إلى تلبية رغبات تتزايد باستمرار بظهور منتوجات جديدة، بالإضافة إلى التطور الحضاري لهم ولتغير أذواقهم وتحسينها، هذا ما يدعو إلى تحسين وعقلانية الاستهلاك، الذي يكون بتنويع وتوفير إمكانيات مالية ومادية أكثر فأكثر للعامل من جهة، والمؤسسة من جهة أخرى.

[2]- ناصر دادي عدون ، اقتصاد المؤسسة ، مرجع سبق ذكره ، ص 17-19.

ثالثا: الأهداف التكنولوجية:

بالإضافة إلى مما سبق تؤدي المؤسسة الاقتصادية دورا هاما في المجال التكنولوجي والتنمية الاقتصادية ومنها :[1]

- ✓ تؤدي المؤسسة الاقتصادية دورا مساندا للسياسة القائمة في البلاد في مجال البحث والتطور التكنولوجي.
- ✓ البحث والتنمية وهذا بتوفير مصلحة خاصة لعملية تطوير الوسائل والطرق الإنتاجية علميا وترصد لهذه العملية مبالغ قد تزداد لتصل إلى نسبة عالية من الأرباح، وهذا حسب حجم المؤسسة.

المبحث الثاني: النظام المحاسبي المالي في تحسين الوضعية المالية للمؤسسة

ان النظام المحاسبي له دور فعال في تحسين الوضعية المالية وهذا ما سنراه في المبحث حيث سنوضح مؤشرات التوازن المالي ودور كل من القوائم المالية والمحلل المالي في تحليلها وأثر تطبيقه على الهياكل التنظيمية.

المطلب الأول: مؤشرات التوازن المالي لتحسين الوضعية المالية

حيث يجب على المؤسسة معرفة المؤشرات التي تساعدها في تقييم وتحسين الوضعية المالية لها التي تتم دراستها من طرف المحلل المالي.

أولا: رأس المال العامل FR

يعتبر رأس المال العامل من أهم أدوات التحميل المالي التي تستخدم في تحسين الأداء وتقييم الوضعية المالية للمؤسسة، ويعود السبب في هذا الاهتمام إلى أن الجزء الأكبر من قرارات الإدارة المالية والمدير المالي تتركز حول العمليات قصيرة الأجل.

1. تعريف رأس المال:

ويمكن تعريف بأنه ذلك الجزء المتبقي أو الفائض من تغطية الالتزامات المتداولة التي تم تمويلها من الأموال الدائمة، ولا يشكل رأس المال العامل إشعارا دائما، ولكن ما يشير اسمه هو استخدام ويدوم عدد من المرات في العام. [2]

[1] – ناصر دادي عدون ، اقتصاد المؤسسة ، مرجع سبق ذكره ، ص 16.

2 –Mouric. J–Walter، " Economique d'entreprise"، Tome 1، Edition paris،1995،p238.

2. كيفية حسابه:

ويمكن حساب رأس المال العامل والذي يرمز لو اختصارا ب: FR، من جهتين للميزانية :[1]

أ. **من أعلى الميزانية** :يمكن تعريفه بأنه الفائض من الأموال الدائمة بالنسبة للأصول الثابتة ويحسب بالطريقة التالية:

FR= الأموال الدائمة–الأصول الثابتة

ب. **من أسفل الميزانية** :يعرف على انه ذلك الفائض من الأصول المتداولة بالنسبة للديون ويحسب كما يلي:

FR=أصول متداولة–ديون قصيرة الأجل

3. تغيرات رأس المال العامل FR:

هناك ثلاث حالات يمكن أن يأخذها رأس المال العامل:

أ. **حالة رأس المال العامل الموجب:** معناه أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة وهذه الحالة جيدة بالنسبة للمؤسسة أي: الأموال الدائمة > الأصول الثابتة.

ب. **حالة رأس المال العامل المعدوم:** يدل على أن المؤسسة في حالة توازن مالي أدنى أي: الأصول المتداولة = الديون قصيرة الأجل.

ت. **حالة رأس المال سالب:** في هذه الحالة يعني أن السيولة النقدية لا تعطي بصفة إجمالية المستحقات أي: الأموال الدائمة < الأصول الثابتة.

ثانيا: الاحتياج لرأس المال العامل :BFR

ويعتبر هذا المؤشر مكمل لمؤشر لرأس المال العامل.

1. **تعريف الاحتياج لرأس المال العامل:** يعرف رأس المال العام بأنه جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي لم تغطي من طرف الموارد الدورية. [2]

[1] – شعبان محمد، نحو اختيار هيكل تمويلي أمثل لمؤسسة الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العموم الاقتصادية، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2010،2011.

2 – Béatrice et Francis Grand Guillot، **Analyse Financière**، 5 édition،Galion editour ،Parie،2001،P 104Edition ،Galion.

2. **طريقة حساب احتياج رأس المال العامل:** يحسب BFR كما يلي :[1]

- ✓ **احتياج رأس المال العمل = احتياجات الدورة – موارد الدورة.**
- ✓ **احتياج رأس المال العمل ={ أصول متداولة –القيم الجاهزة }-{د.ق.ا- السلفات المصرفية}**

3-تغيرات الاحتياج إلى رأس المال العامل : ثلاث حالات وهي :

أ. **موجب:** رأس المال العامل >0: أي احتياجات التمويل أكبر من موارد التمويل، فدورة الاستغلال لا تغطي كل احتياجاتها والمؤسسة بحاجة إلى رأس مال عامل موجب أي إيجاد موارد خارج دورة الاستغلال وهي رأس المال العامل.

ب. **سالب:** رأس المال العامل <0: هذا يعني أن احتياجات التمويل اقل من موارد التمويل وفي هذه الحالة الموارد تغطي الاحتياجات لذا المؤسسة بغير حاجة إلى رأس مال عامل موجب نظريا ولكن تطبيقيا على المؤسسة أن توفر رأس مال عامل موجب لمواجهة الأخطار محتملة.

ت. **معدوم:** رأس المال العامل =0: هذا يعني أن احتياجات التمويل مساوية لموارد التمويل، في هذه الحالة تغطي دورة الاستغلال، فالمؤسسة هنا لا تحتاج إلى تمويل خارج دورة الاستغلال.

ثالثا: الخزينة:

تلعب الخزينة دورا أساسيا في المؤسسة وتترجم التوازن المالي على المدى القصير ما بين رأس المال العامل الثابت نسبيا واحتياجات رأس المال العامل المتذبذب عبر الزمن، لذا تعتبر الخزينة مؤشرا هاما من مؤشرات التوازن المالي.

1. **تعريف الخزينة:** هي عبارة عن إجمالي النقديات الموجودة باستثناء السلفات المصرفية كما يمكن حسابها عن طريق إجراء الفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، أي أنها الفرق بين أصول الخزينة وخصومها.

تسمح الخزينة بإحداث التوازن المالي بين رأس المال والاحتياج إلى رأس المال العامل من خلال العلاقة الأساسية التالية:

- ✓ **الخزينة = رأس المال العمل – الاحتياج إلى رأس المال العامل**

[1] – أكمي توردت، التحميل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي 2007،مذكرة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ، 2008-2009، ص : 88-89.

✓ **الخزينة = القيم الجاهزة – تسبيقات بنكية**

وتعبر الخزينة عن الفائض أو العجز في هامش الأمان المالي بعد تمويل الاحتياج إلى رأس المال العامل.

2. الحالات المختلفة للخزينة:

أ. **خزينة سالبة:** وهي الأصعب والأخطر، حيث الموارد الدائمة غير كافية لتمويل احتياجات رأس المال العامل، فالمؤسسة عاجزة عن توفير السيولة مقارنة بالديون المستحقة.

ب. **الخزينة العمومية:** معناه أن رأس المال العامل = الاحتياج إلى رأس المال العامل، وان المؤسسة لا توفر أي هامش أمان، لذا لابد من البحث عن موارد مالية جديدة لضمان تغطية احتياجاتها المستقبلية.

ج. **الخزينة الموجبة:** وهي وضعية حسنة أي أن التوازن المالي موجود في المؤسسة، لكن للوصول إلى الوضعية المثلى لابد على المسير المالي من اتخاذ قرارات مثل توظيف هذا الفائض على المدى القصير. [1]

المطلب الثاني: دور القوائم المالية في تحسين الوضعية المالية للمؤسسة.

أولا: التحليل المالي للقوائم المالية:

يسعى التحليل المالي للقوائم المالية بشكل عام إلى تقييم أو تحسين أداء المشروع من زوايا متعددة، وبكيفية تخدم أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المشروع وذلك بقصد تحديد جوانب القوة ومواطن الضعف، ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمشروع. ويمكن حصر أهداف التحليل المالي للقوائم المالية فيما يلي:[2]

✓ اختبار مدى كفاءة عمليات المؤسسة محل التحليل وتقييم ربحتها.

✓ تقييم الوضع المالي للمؤسسة وتحديد مركزها الائتماني.

✓ تقييم أداء الإدارات المختلفة بالمؤسسة

[1] – لزعر محمد سامي، التحليل المالي لقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة .لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، قسنطينة ،2012 ، ص28.

[2] – محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني. دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2006 ، ص3 .

- ✓ تقييم أداء المؤسسة بالمقارنة مع المؤسسات المماثلة في نفس القطاع (وضعها التنافسي) أو مع أداء المؤسسة في السنوات السابقة.
- ✓ توفير البيانات والمؤشرات الكمية التي تساعد في التخطيط والتنبؤ بالمستقبل لمختلف الأغراض. * * توفير وسيلة من وسائل الرقابة على نشاط المشروع.

ولكي تنجح عملية التحليل المالي للقوائم المالية في تحقيق أهدافها وأغراضها المنشودة، لا بد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لا بد من مراعاتها. فإذا ما اعتبرنا أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط المشروع هي أقرب ما تكون إلى الحقيقة، فيجب إذن توفير مقومات نجاحه في تحقيق هذا الهدف وذلك بالحرص على توفير مجموعة من الشروط منها ما يتعلق به نفسه، ومنها ما يتعلق بمنهج وأساليب وأدوات التحليل التي يستخدمها، ومنها كذلك ما يتعلق بمصادر المعلومات التي يعتمد عليها. ويمكن حصر هذه المقومات فيما يلي:

- ✓ أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل المالي منهجا علميا يتناسب مع أهداف عملية التحليل، كما أن يستخدم أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى وبقدر متوازن بين سمتي الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها.
- ✓ أن يتسم المحلل المالي نفسه بالموضوعية وذلك بالتركيز على فهم دوره والمحصور في كشف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها بصورة مجردة بعيدة عن التحيز الشخصي، وذلك ليقوم بعد ذلك في تقديم تقريره بما يتضمنه من مؤشرات وبدائل تخدم متخذ القرار مع مراعاة التوصية بما يراه البديل الأفضل منها. [1]

ثانيا: أهداف القوائم المالية لتحسين الوضعية المالية:

- ✓ تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات حول المركز المالي، والأداء والتغيرات في المركز المالي للمؤسسة حيث تكون مفيدة للمستخدمين المتنوعين في صنع القرارات الاقتصادية .
- ✓ أن تفصح القوائم المالية عن نتائج الوكالة الإدارية، باعتبار الأداء المالي كما توضحه هذه القوائم خاص بإدارة المؤسسة عن أصحاب المصلحة في المؤسسة، وخاصة المساهمون .أن

[1] – محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، دارالمريخ للنشر،الطبعة الثانية،الرياض ،المملكة العربية السعودية ،2009، ص 22

القوائم المالية توصل معلومات تساعد مستخدميها على تقييم قدرة المنشأة على توليد النقدية وما في حكمها، وكذلك توقيت ودرجة التأكد من هذه القدرة .

- ✓ إن القوائم المالية توصل معلومات مفيدة لمتخذي قرارات إقراض المنشأة، خاصة المعلومات المتعلقة بهيكل تمويل المنشأة الاقتصادية. [1]

المطلب الثالث: دور المحلل المالي في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة.

على المحلل المالي أن يسلك في عملية التحليل منهجا علميا يتناسب مع أهداف التحليل المالي لوضعية المؤسسة، كما أن عليه أن يستخدم أدوات تسمح صفتي الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها، وعليه يجب أن يأخذ في عين الاعتبار عدة نقاط تتعلق بالوحدة محل التحليل وبقوائمها المالية، ومن هذه الاعتبارات :[2]

- ✓ الإلمام بطبيعة نشاط الشركة من حيث نوعية النشاط الذي تمارسه (صناعي، خدمي، تجاري) .
- ✓ معرفة البيئة التي تعمل الوحدة محل التحليل، فهي غالبا ما تتأثر بها إلى حد كبير.
- ✓ معرفة المعلومات التامة عن الشركات المماثلة للشركة محل الدراسة، والتي تعمل معها في نفس المجال.
- ✓ التحلي بالحيادية عند إجراء عملية التحليل.
- ✓ تفسير نتائج التحليل حسب ما توفر لديه من معلومات مختلفة عن الشركة وبيئتها والمنشآت المماثلة.
- ✓ ألا يكون الهدف النهائي للمحلل هو الوصول إلى مواضع الضعف والقوة وإنما يجب أن يتعداها إلى تشخيص أسبابه، ومحاولة استقراء اتجاهاته المستقبلية .
- ✓ اعتبار أن القوائم المالية لوحدها غير كافية في إعطاء صورة كاملة عن حياة المشروع.
- ✓ لابد للمحلل أن يبرز الحقائق التي يستند عليها قبل تفسيرها وعلى التحليل أن يتضمن مادة أولية ممثلة في البيانات التي يعتمد عليها المحلل في تقديم تصور عن الواقع وحال المشروع وما سيكون عليه في المستقبل.

---

[1] – محمد مطر، مرجع سابق، ص 4.

[2] – حسين سمير عشيش إشراف ظافر الكبيسي، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك. مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010 ،ص 26

المطلب الرابع: إثر تطبيق النظام المحاسبي على الهياكل التنظيمية

ينجم عن تطبيق النظام المحاسبي المالي أثار تنظيمية يمكن ملاحظتها على مستوى الهياكل التنظيمية للمؤسسة. [1]

أولا: أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على وظيفة المحاسبة: إن قيام النظام المحاسبي المالي على أساس المعايير الدولية للمحاسبة يشكل صعوبة بالنسبة للمحاسب، من ناحية فهم واستيعاب المعايير وضمان عدم حدوث تعارض فيما بين المعالجات المحاسبية المحسوبة، ومن تم يتعين عليه رفع مستوى خبرته وتأهيله بما يمكنه من إبداء حكمه وتقديراته الشخصية عندما تقتضي الضرورة، كما يصبح المحاسب معني بتوسيع دائرة معارفه أخرى أهمها:

1. **الاقتصاد والقانون:** من اجل استيعاب مختلف العقود والعمليات وتميز الجوهر الاقتصادي عن الشكل القانوني للمعاملة.
2. **المالية:** من اجل التقارير الواردة من الإدارة المالية أو من أطراف أخرى كخبراء التقييم
3. **اللغات:** من اجل متابعة التطورات الحاصلة والحصول على معلومات حديثة يجب أن يتحكم المحاسب في اللغة الإنجليزية، خاصة وان مجلس معايير المحاسبة الدولية يستخدمها في إصداراته.

ثانيا: أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على إدارة الموارد البشرية: تعتبر هذه الإدارة من الإدارات المعنية بشكل مباشر بتطبيق النظام المحاسبي المالي من حيث طبيعة المعلومات المحاسبية التي تقوم بإنتاجها من الدرجة الأولى ومن حيث تكوين الأفراد المتأثرين بهذا التطبيق بالدرجة الثانية.

تكون إدارة الموارد البشرية مسؤولة عن تجميع البيانات الخاصة بالأفراد العاملين في المؤسسة وتوصيلها إلى الإدارة المسؤولة عن إنتاج القوائم المالية، وعلى العموم توجد ثلاث معايير تؤثر على كمية ونوعية المعلومات الخاصة بالموارد البشرية هي المعلومات القطاعية IAS 14، منافع العاملين IAS 19، المدفوعات للعاملين على أساس السهم. IFRS 2

[1] – بودبة خالد، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري على مكونات القوائم المحاسبية و المالية للمؤسسات الاقتصادية، رسالة الماجستير في علوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة، 2007،ص 33.

ثالثا : اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على تحليل القوائم المالية :تعتمد المهام التي يقوم بها المحلل المالي بشكل عام على المعايير المحاسبية المستخدمة من طرف المحاسب في إعداد القوائم المالية ، ومن ثم مقدار المعالجات اللاحقة les retraitements والضرورية من اجل جعل المعلومات قابلة للاستخدام في حساب المؤشرات والنسب الكفيلة بتحقيق الهدف من تحليل القوائم المالية ، ويقوم النظام المحاسبي المالي على مفاهيم وأسس تؤثر بشكل مباشر على شكل ومحتوى القوائم المالية ومن ثم على تحليلها .وعلى هذا الأساس فان تطبيق النظام المحاسبي المالي يؤدي إلى تسهيل العمل التحضيري للمحلل المالي ، والذي يقوم به من اجل الحصول على المعلومات اللازمة لتحليل القوائم المالية ، حيث أصبحت هذه المعلومات بفضل تطبيق النظام المحاسبي المالي متوفرة مباشرة في الميزانية ، لان هذه الأخيرة أصبحت تعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ معين .

رابعا: أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على مراقبة التسيير: ويمكن تلخيص المهام الإضافية التي يؤديها مراقب التسيير بفعل انتقال المؤسسة الى تطبيق النظام المحاسبي المالي:

- ✓ التدخل أكثر في تقديم المعلومات من اجل إعداد القوائم المالية.
- ✓ المشاركة في تحديد الإيرادات، التكاليف، الأصول، الالتزامات الخاصة بقطاع النشاط والقطاعات الجغرافية.
- ✓ المشاركة في تحديد ومتابعة الوحدات المولدة للنقدية.
- ✓ المشاركة في سيرورة إجراء التنبؤات الخاصة بالتدفقات النقدية، وإجراء اختبارات انخفاض قيمة الاستثمارات ومتابعة مؤشرات انخفاض القيمة المتعلقة بالأصول والالتزامات.

المبحث الثالث: انعكاسات النظام المحاسبي المالي.

لقد خصصنا في هذا المبحث أساسا لدراسة انعكاسات النظام المحاسبي المالي على المؤسسة الاقتصادية، فمن الناحية التطبيقية نجد ان النظام المحاسبي المالي ذو حدين فبإمكانه ان يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة التي تود تحقيقها كما انه في المقابل بإمكانه ان يفعل عكس ما هو مسطر من أهداف تريد تحقيقه المؤسسة، وعلى هذا الأساس فان المبحث قسم إلى مطلبين:

المطلب الأول: الانعكاسات الإيجابية لنظام المحاسبي المالي

ان النظام المحاسبي له دورا فعالا ومهما في المؤسسة لما يوفره من معلومات تعكس الصورة الحقيقية للمؤسسة من أجل اتخاذ القرارات المناسبة ولحل العديد من المشاكل التقنية.

نعكس تطبيق النظام المحاسبي الجديد على الأداء المحاسبي للمؤسسة مما زاد من فعالية العمل المحاسبي والذي تمثل في مخرجات هذا النظام والتي تتمثل في مختلف القوائم المالية التي توافق شكلا ومضمونا متطلبات النظام المحاسبي المالي فهي بذلك توفر معلومات مالية ذات جودة ونوعية تساعد الأطراف المستخدمة لها من اتخاذ القرارات السليمة.

لم يتم بعد من تطبيق جميع ما نص عليه النظام المحاسبي المالي نظرا لتعقد البيئة المحاسبية الجزائرية مما أدى من مواجهة المؤسسة لبعض المعوقات التي تحد من تطبيق كلي لمتطلبات النظام المحاسبي المالي مثل :التقييم بالقيمة العادلة، السوق المالي وتداول الأوراق المالية.

تقوم المؤسسة بالتنسيق بين عناصر نظام المعلومات المحاسبي و متطلبات النظام المحاسبي المالي بحيث تعتمد على دمج النظامين من حيث تحديد المداخلات التي يحددها النظام المحاسبي المالي ،كما أن سلامة وأمن هذه المدخلات بالأهمية القصوى وذلك لأن سلامتها تؤدي بسلامة المراحل الأخرى في النظام كما تسمح بجودة مخرجاته و بتوفير النظام المحاسبي المالي لإمكانية الترميز و دليل الحسابات دقيق يؤدي إلى التسجيل السليم للأحداث الاقتصادية و تبويبها و استخدامها في الوقت المناسب ، و في ظل العمل المحاسبي الآلي الذي زاد من سهولة و سرعة تبادل المعلومات و توظيفها من خلال توفير النظام المحاسبي المالي شروط مسك كمحاسبة التعهد ، المحاسبة عن طريق أنظمة الإعلام الآلي و كذا القواعد و المبادئ المحددة و المعترف أولوية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني... الخ ، كما سمح

الإطار التصوري الذي يوفره النظام من خلق مرجعية فكرية و نظرية يرجع إليها مستخدمو نظام المعلومات المالي في معالجة مختلف العمليات المحاسبية من أجل إنتاج معلومات مالية ذات جودة و نوعية ، و باستخدام لإستراتيجية التغذية العكسية من خلال التنسيق بين نظام المعلومات المحاسبي و نظام الرقابة الداخلية من أجل الاستمرارية في تحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية.[1]

المطلب الثاني: الانعكاسات السلبية لنظام المحاسبي المالي

ان إدارة المؤسسة باستخدامها للنظام المالي ستواجه لا محال مشكلة من التقارير والمعلومات المالية وقد تتعمد هذه المؤسسة إنتاج كم هائل من هذه التقارير لتبرير موقفها، ومن بين التأثيرات المتعلقة بالتقارير المالية في المؤسسة نذكر ما يلي :[2]

1. التسجيل التاريخي للتقارير المالية:

يتم استخدام التقارير المالية المنتجة من طرف النظام المحاسبي المستعمل في المؤسسة لتوقع المستقبل ويمثل التسجيل التاريخي قيد ا من القيود على قيمتها في اتخاذ القرارات، وفقا لهذا المبدأ يتم تجهيز التقارير المالية لتسجيل الأحداث والعمليات التي تحدث خلال الفترة وما هو عيب في هذا المبدأ ان تلك الفترة محددة بزمن معين فأي تأخر زمني في إعداد هذه التقارير يعد عبئا على النظام المحاسبي في المؤسسة ما ينتج عنه خلل في تحقيق الأهداف.

2. قدرة الإدارة في التأثير على محتوى ومضمون التقارير المالية:

في حالة عدم قدرة الإدارة على التأثير في مضمون التقارير المالية خاصة في حدود قدرتها المؤثرة ، ذلك باستخدام أنشطة في نهاية الفترات المالية ، ويمكن ذلك من خلال عقد صفقات أو مزاولة أنشطة معينة قبل نهاية الفترة التي يتم اعدد التقارير عنها ، الذي يؤثر على بعض البنود والعناصر الواردة في التقارير المالية والذي تلقى اهتماما خاصا من المستخدمين للتقارير المالية ، وإلا إذا كانت هناك حالة عدم القدرة على التحكم في محتوى مضمون التقارير المالية أي حدوث خلل تقني في التنفيذ الفعال لنظام المالي وبالتالي التسيير الغير اللائق.

[1] – مخلوفي عادل ،انعكاسات النظام المحاسبي المالي على جودة نظم المعلومات المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية ، مذكرة ماجيستر في علوم التسيير ،ورقلة ،2015.

[2] – طارق عبد العالي حامد: التقارير المالية ،الدار الجامعية للنشر،2011. ص 97- 98.

3. البنود التي يصعب تسجيلها محاسبيا:

لا يمكن لنظام المحاسبي تسجيل جميع العمليات والأنشطة التي تقوم بها المؤسسة التي من الممكن ان تعرقل أهداف المؤسسة، نتيجة عدم إلمام النظام بكل تلك المعلومات محاسبيا، إضافة إلى ذلك فان الموارد البشرية تعد من العوامل البشرية لنجاح المشاريع الاستثمارية، كما ان التقارير المالية تحصر في التسجيل المحاسبي على المقادير الكمية فقط والتي يمكن قياسها بموضوعية مناسبة وفقا لمتطلبات المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

خلاصة الفصل الثاني:

من كل هذا يمكن القول إن النظام المحاسبي المالي أصبح عنصرا هاما وجزءا لا يتجزأ من المؤسسة حيث أنه يساعد على القيام بالعديد من الوظائف داخل المؤسسة، كالتحليل المالي، وأصبحت ذات أهمية كبيرة للتسيير في المؤسسة، حيث يعتبر كأداة تستعملها العديد من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة فهو لا يخرج من كونه دراسة تفصيلية للقوائم المالية المنشورة وفهمها، وذلك من اجل معرفة الوضعية المالية والأداء وتغيرات الوضعية المالية للمؤسسة بالاعتماد على القوائم المالية بالصيغة الجديدة وفق SCF.

الفصل الثـالث:

دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة

تمهيد:

بعد الانتهاء من الجانب النظري وذلك من خلال التعرف فيه الى أهم المفاهيم المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي والمؤسسة الاقتصادية كان لابد إسقاط الجانب النظري على الدراسة الميدانية، وبغية تدارك أي نقص قد يلحق بموضوعية البحث عند عرض نتائجه، والعمل على تدعيم وتكملة الجانب النظري له، تطلب الأمر بالقيام بالتعريف عن المؤسسة محل الدراسة التعرف على أدوات الدراسة وأبرز نتائجها، وهذا من اجل التعرف على دور النظام المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية.

وللإلمام أكثر بالدراسة الميدانية قمنا بتقسيم الفصل الى مبحثين هما:

التعريف بالمؤسسة محل الدراسة.

دراسة النظام المالي في تحسين الوضعية المـــالية.

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة.

في هذا المبحث سنتطرق الى التعرف على المؤسسة محل الدراسة من خلال التعرف عليها وعلى نشأتها والهيكل التنظيمي للمؤسسة واهم أهدافها وآفاقها المستقبلية.

المطلب الأول: تعريف عن مطاحن الحضنة

في هذا المطلب سنتعرف على مؤسسة مطاحن الحضنة من خلال التعرف على نشأتها وقدراتها من حيث الإنتاج وعلى أهم وظائف هذه المؤسسة.

أولا: نشأة مطاحن الحضنة بالمسيلة:

تقع مطاحن الحضنة على بعد 02 كلم من وسط المدينة على جهة الجانب الشرقي على طريق الرابط بين برج بوعريريج والمسيلة، بدأ بناؤها سنة 1980حيث تم تشغيلها لأول مرة سنة1982.

وقد حولت وحدة الرياض بالمسيلة إلى شركة في شكل مساهمة مطاحن الحضنة وهذا في02 أكتوبر 1997 على مساحة 30755م منها 12555م مغطاة.

أسست الشركة التابعة "مطاحن الحضنة "في 01 أكتوبر 1997 مستخلص محضر مجلس الإدارة رقم 06، جلسة يوم 07 سبتمبر 1997، تحولت إلى شركة تابعة، شركة مساهمة بتاريخ 01 أكتوبر 1997، تم رفعه في30 افريل 1998 إلى 479.000.000 دج وفي سنة 2009مبلغ 1.449.460.000 دج، وتنقسم الوحدة إلى قسمين قسم قديم وقسم جديد هما:

1. القسم الأول:

يتكون من مسمدة ومطحنة واحدة حيث تم إنجازها من طرف الشركة السويسرية من نوع "بيلر" وتاريخ بداية إستغلالها سنة 1981 وتبلغ طاقتها الإنتاجية 2000 قنطار يوميا بتكلفة إنجاز إجمالية قدرها 220.915.480.55 وارتفعت القدرة الإنتاجية ب: 242.202.253.51 دج.

2. القسم الثاني:

يتكون من مسمدة جديدة وقد تم إنجازها من طرف الشركة الإيطالية من نوع " قولفيطو" وتاريخ بداية استغلالها سنة 1993 وتبلغ طاقتها الانتاجية 4000قنطار يوميا بتكلفة انجاز اجمالية تقدر ب563.986.101.84 دج.

ثانيا: قدرات الشركة:

- ✓ قدرة الطحن 5.500 قنطار/يوميا من القمح الصلب و1.500 من القمح اللين.
- ✓ قدرة الإنتاج 3.630 قنطار/يوميا من السميد (سميد ممتاز ب64% نسبة الاستخلاص) و1.080 قنطار/يوميا من الدقيق (دقيق خبز ب:72% نسبة الاستخلاص) .
- ✓ قدرة التخزين125.000 قنطار قمح صلب 62.500 قنطار ، قمح لين 62.500 قنطار
- ✓ طاقة الحمولة للمواد الأولية، حيث ان عدد الوحدات 19 وحدة والحمولة المقيدة 330 طن.
- ✓ أما المنتجات بمختلف أنواعها حسب إحصائيات سنة 2009 فهي كالأتي: السميد 199.283قنطار، الدقيق 209.629 قنطار، بقايا الطحن 189.004 قنطار، العجائن الغذائية 531 قنطار.
- ✓ رقم الأعمال المنجز خلال سنة 2009 =1.256.752.274.58 دج. [1]

ثالثا: وظائف الشركة

1. الوظيفة الإدارية:

وهي وظيفة غير منتجة ولكنها ضرورية ولها من الأدوار ما يلي:

- ✓ ضمان التسيير الإداري (سير الملفات، الاتصالات التوجيه .... إلخ)
- ✓ ضمان التسيير المالي والمحاسبي (المالية، التسجيلات، التقييم .... إلخ)
- ✓ ضمان النشاط المصالح التقنية والإنتاجية الدراسات، التموين، صيانة التجهيزات، الإنتاج، تسيير الملفات التقنية .... إلخ)

2. الوظيفة الإنتاجية تتمثل في الأدوار التالية:

- ✓ تسجيل طلبات الزبائن وتحقيقها.
- ✓ بيع المنتجات التامة المتمثلة في السميد والفرينة والمنتجات الثانوية المتمثلة في النخالة والكسكسي.... إلخ.

[1] – المصدر : مديرية الاستغلال بمطاحن الحضنة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لوحدة مطاحن الحضنة

إن الهيكل التنظيمي للوحدة ما هو إلا وسيلة للإعلام يمكننا من خلاله معرفة تقسيم العمل والتركيب السلمي الإداري من حيث تباين دوائر ومصالح وفروع الشركة وسنعرض أهم دوائر هذه الشركة وخصائصها والجدير بالذكر ان الهيكل التنظيمية للمؤسسة عرف بعض التغيرات وهذا أهم ماجاء فيه:[1]

رئيس المدير العام:

مكلف بإدارة جميع شؤون الوحدة والتنسيق بين مختلف المصالح المتواجدة بالوحدة وكذلك التنسيق بين الوحدة ومثيلاتها من نفس القطاع والاتصال بجميع السلطات المعنية بنشاط الوحدة ولهذا توكل له عدة مهام أهمها:

- ✓ الاتصال بكل السلطات المعينة بنشاط المؤسسة.
- ✓ يعتبر الواجهة الأولى للوحدة.
- ✓ التنسيق بين الوحدة وممثيليها من نفس القطاع.
- ✓ يقوم بالربط بين جميع الدوائر.
- ✓ يقوم بإعلام الرئيس المدير العام برياض سطيف بالحالة اليومية للمؤسسة وتنقسم المصالح التي تعمل مباشرة مع المدير العام إلى قسمين هما:

أولا: قسم التنظيم والتسيير الداخلي –الهيكلي –للوحدة:

1. **الأمانة العامة:** تابعة للمديرية العامة ومكلف بتسجيل البريد الصادر والوارد وطبع المراسلات الصادرة عن المديرية العامة.
2. **مصلحة النوعية:** مكلف بنوعية الإنتاج وفقا للمعايير المحددة سواءا كانت هذه المعايير قانونية متمثلة في الكمية، تغليف أو معايير إنتاجية متمثلة في الجودة ومقدار المنافسة.
3. **المحاسب:** يقوم بمساعدة المدير العام في الحسابات التي يقوم بها.
4. **المستشار القانوني:** يقوم المدير العام باستشارته أو بمناقشته في القرارات التي سوف تصدرها المؤسسة وذلك لتفادي الوقوع في خطأ قانوني وهو المحامي لدى الشركة والمكلف بالمنازعات التي تدخل فيها الشركة سواء كانت بين الشركة وموردیها أو زبائنها أو داخل الوحدة.

[1] – المصدر : المديرية التجارية بمطاحن الحضنة.

5. مكتب مساعد الأمن والوقاية: ومهمته حماية الشركة داخليا وكذا الوقاية خاصة من ناحية الحرائق، السرقة وحركة مختلف وسائل النقل في الوحدة وحمايتها من مختلف الأخطار.

ثانيا: قسم الإشراف على العمال والتسيير الإداري والمالي والمبيعات:

وينقسم هذا القسم إلى ثلاث مديريات أساسية هي:

1. مديرية الاستغلال: وتنقسم بدورها أربعة مصالح هي:

أ. مصلحة التموين: مهامها ما يلي:

- ✓ شراء الحبوب والمواد الأولية التي تدخل في عملية الإنتاج
- ✓ تزويد مختلف المصالح والمديريات بالتجهيزات الخاصة بالتنظيم والإنتاج.

ب. مصلحة الإنتاج: مهمتها خاصة بالعملية الإنتاجية الكاملة أي من دخول المادة الأولية إلى خروجها كمادة مصنعة مرورا بكل دورات العملية الإنتاجية وتهتم برسم وتنظيم مخطط الإنتاج وعمليات تنفيذه في ورشات الإنتاج والعمل على احترام كل مراحل الإنتاج وطرق تنفيذها محددة علميا وتنقسم هذه المصلحة إلى مصنعين هما:

مصنع التحويل رقم(1): يضم آلات تحويل القمح الصلب إلى سميد بطاقة إنتاجية قدرها 5000 قنطار خلال 24 ساعة.

مصنع التحويل رقم (2): يضم آلات تحويل القمح الصلب واللين إلى دقيق وفرينة على الترتيب بطاقة إنتاجية 1500 قنطار من القمح الصلب و1500 قنطار من القمح اللين خلال 24 ساعة، كما أن هذه المصلحة تتفرج إلى ثلاث فروع:

- ✓ فرع محاسبة المواد
- ✓ فرع الطحن والإنتاج
- ✓ فرع الشحن والتوظيف.

ويوجد تحت تصرف هذه المصلحة مخبر يعمل على متابعة النوعية المنتجة وكذا متابعة الوزن تبعا للقانون كما تعمل على استمرارية الإنتاج وذلك بتخصيص أفواج عمل تعمل بالتناوب طيلة 24 ساعة ولهذا تعتبر أهم تعتبر من أهم المصالح.

ج. مصلحة الصيانة: ويشغلها رئيس المصلحة ومهمته إصلاح العطب الخاص بالات الإنتاج وتشغيل هذه الأجهزة 24سا / 24سا وتتفرع هذه المصلحة إلى:

فرع الألكتروميكانيك والكهرباء: ومهمته صيانة التجهيزات الكهربائية كالثلاجات و

المكيفات.

فرع الميكانيك العام: وهو فرع خاص بالصيانة الآلات الطاحن والشاحنات.

د. **مصلحة تسيير المخزونات:** تتكفل بتخزين المواد الأولية والمنتجات ودورها الرئيسي هو تسجيل حركة المخزون والقيام بعمليات الجرد الشهرية والسنوية، وتتفرع إلى ثلاث فروع متمثلة في:

- ✓ **فرع استقبال وتخزين الحبوب.**
- ✓ **فرع تسيير مخزونات الأكياس.**
- ✓ **فرع تسيير قطع والتجهيزات.**

2. **مديرية التسويق:** وهي مديرية حديثة النشأة بعدما كانت مصلحة تابعة لمديرية الاستغلال وتشرف هذه المديرية على توزيع جميع المواد المنتجة على المراكز الموجودة تحت تصرفها (المسيلة، بوسعادة، عين الملح) كما لها نقاط بيع محلية.

3. **مديرية الإدارة والمالية:** وتنقسم إلى ثلاث مصالح وهي:

أ. **مصلحة المحاسبة والمالية:** تعتبر من أهم النشاطات حيث لها علاقة مع جميع المصالح الأخرى ويقع على عاتقها تسجيل كل العمليات المتعلقة بالنشاط التجاري مع الوحدات وتتفرع هذا المصلحة إلى:

- ✓ فرع المالية والصندوق.
- ✓ فرع المحاسبة العامة.
- ✓ فرع محاسبة المبيعات.
- ✓ فرع المحاسبات.

ب. مصلحة الموارد البشرية:

لها علاقة مباشرة مع العمال حيث تهتم بالشؤون الإدارية وكيفية تنظيم الموارد البشرية داخل الوحدة بكيفية تتماشى مع متطلبات العمل من أجل تكييف الوسط العمالي وذلك لإعطاء أكبر كفاءة، تتفرع هذه المصلحة إلى:

- ✓ فرع تسيير المستخدمين.
- ✓ فرع الخدمات الاجتماعية.

ج. مصلحة الوسائل العامة: ومن مهامها:

- ✓ متابعة جميع الأشغال والترميمات التابعة للوحدة.
- ✓ المتابعة الميدانية للاستثمارات.

ثانيا: مكتب الإعلام الآلي: ويعمل هذا المكتب بكل ما يتعلق بوسائل الإعلام الآلي ومتطلباته والشكل التالي يوضح هذا المديريات بمختلف مصالحها.

الشكل رقم 04: الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الحضنة – المسيلة.

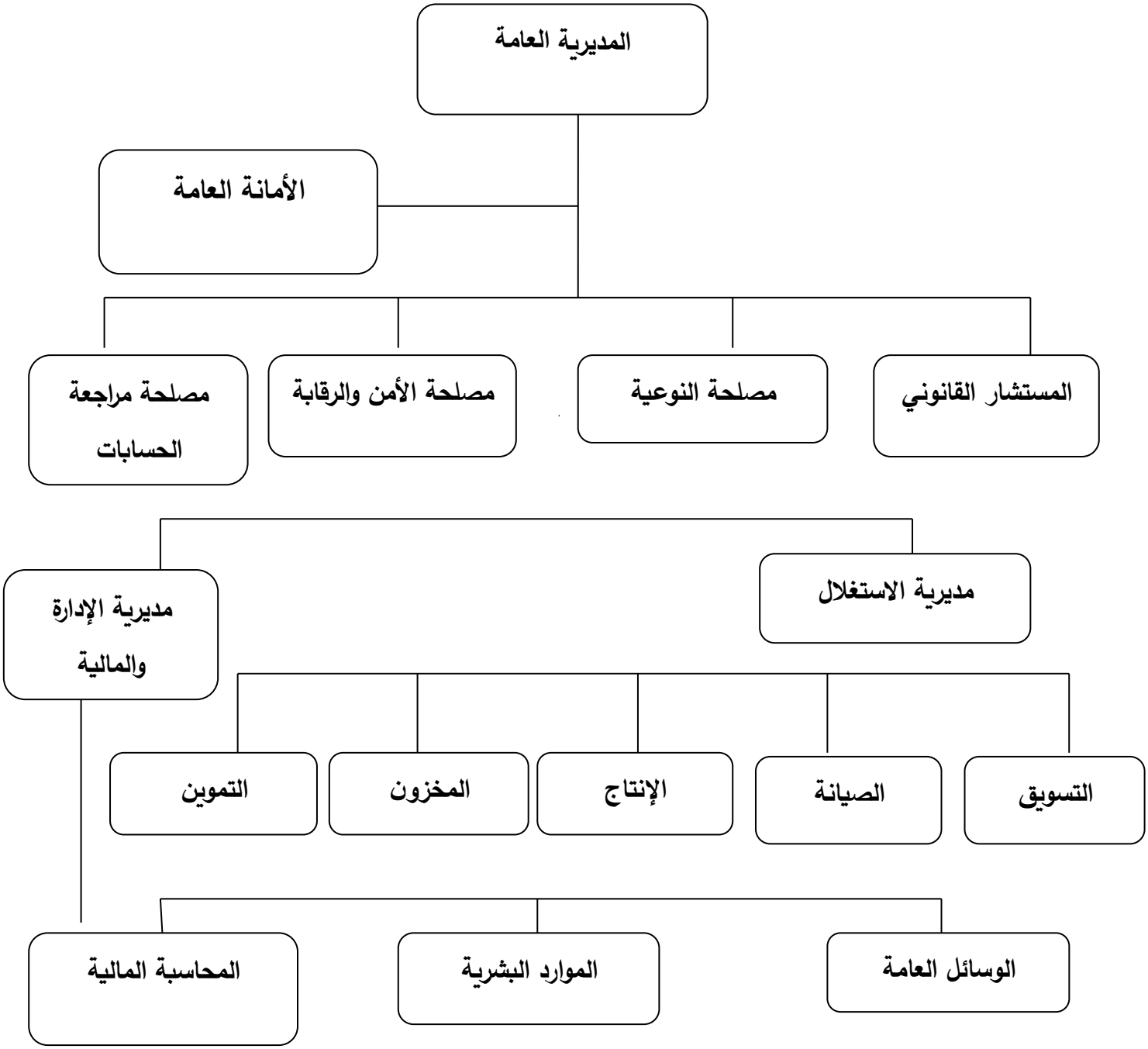

المصدر: مديرية الإدارة والمالية لمؤسسة مطاحن الحضنة

المطلب الثالث: أهداف المؤسسة وآفاقها المستقبلية

تنشط المؤسسة مطاحن في بيئة تسودها منافسة قوية وشديدة من بين 24 منافس لها داخل تراب الولاية ولهذا فإن المؤسسة مطاحن الحضنة تسمى إلى تحقيق أهداف وأفاق مستقبلية أهمها:[1]

- ✓ تعظيم الربح الناتج على الفرق بين البيع والتكلفة النهاية.
- ✓ زيادة الإنتاجية عن طريق الاستعمال الأمثل لوسائل الإنتاج وتحسين نوعيته.
- ✓ محاولة تقديم سلع ذات جودة عالية.
- ✓ التسيير الأحسن للموارد البشرية في المؤسسة.
- ✓ تمويل السوق المحلية بالمنتجات الوطنية.
- ✓ سد حاجيات المستهلك بمادتي السميد والفرينة.
- ✓ المساهمة في بناء وتطوير الاقتصاد الوطني.
- ✓ خلق جو تنافسي على مستوى الوحدة.
- ✓ الطموح إلى خلق جو تنافسي خارجي لزيادة كمية الإنتاج وتسويقه.
- ✓ محاولة كسب رضا الزبائن والحصول على ولائهم بأقل تكلفة وبجودة عالية.
- ✓ محاولة القضاء على المشاكل السائدة داخل المؤسسة مثلا: مشاكل الإنتاج، التوزيع والاتصال.

[1] – المصدر: المصلحة التجارية لولاية المسيلة

المبحث الثاني: دراسة النظام المحاسبي المالي في تحسين الوضعية المالية

في دراستنا لدور النظام المالي المحاسبي قمنا بتحديد أدوات الدراسة المتبعة ثم تحصلنا على نتائج الدراسة.

المطلب الأول: أدوات الدراسة

استخدمنا في دراستنا المقابلة التي تعتبر أداة هامة للحصول على المعلومات وهي من بين الأدوات كثيرة الاستخدام وقد تم استخدام المقابلة المغلقة وذلك مع رئيس فرع المحاسبة بمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة وذلك من خلال طرح مجموعة من الأسئلة والتي تتضمن إجابات دقيقة ومحددة والتي تدور حول إشكالية البحث والفرضيات وتمثلت هذه الأسئلة فيما يلي:

1. هل يوجد نظام المالي المحاسبي بالمؤسسة؟ وكيف يتم استخدامه؟
2. فيما تتمثل مدخلات نظام المالي المحاسبي؟
3. كيف يتم معالجة النظام المالي المحاسبي داخل المؤسسة؟
4. ما هي أنواع النظام المالي المحاسبي التي يوفرها النظام أي ما هي مخرجات نظام المالي المحاسبي؟
5. من بين خصائص النظام المالي المحاسبي الملائمة؟ وكيف ترى ضرورة توفر هذه الخاصية في المعلومات من ناحية الشكل والوقت؟
6. هل هي ضرورية لتحسين الوضعية الصحيحة؟
7. كيف تساهم الأمانة في تعبير عن عملية صحيحة ورشيدة؟ وكيف تأثر عليها؟
8. ان من خصائص الأساسية للنظام المحاسبي إمكانية الاعتماد على المعلومات الاعتمادية والتي يجب ان يتوفر فيها الأمانة في تعبير وقابلية التحقيق والحيادية، كيف يكون لكل منها دور في تحسين الوضعية المالية؟
9. ماهي الخصائص الأخرى التي تراها ضرورية في النظام المحاسبي حتى تكون فعالة في تحسين الوضعية المالية؟
10. ان اعتماد على النظام المالي المحاسبي يحتاج الى متطلبات شروط، ماهي في رأيك؟
11. هل الخبرة التي تتوفر في مستخدمي هذا النظام ضرورية لتحسين الوضعية الاقتصادية الفعالة، كيف ذلك؟

12. ماهي المواصفات التي يجب توفرها في مستخدمين لكي تكون المعلومات المحاسبية ذات فائدة التنظيم؟
13. ماهي المتطلبات الأخرى التي تراها مهمة لتحسين للوضعية الاقتصادية؟
14. من أهم مستخدموها للنظام المالي المحاسبي وكيف يستفيد كل واحد منهم من هذه المعلومات؟
15. هل يؤدي استخدام النظام المالي المحاسبي الى تحفيظ المخاطر في المؤسسة الاقتصادية؟ وكيف يتم ذلك؟
16. ما نسبة الاعتماد على النظام المالي المحاسبي في الأقسام الإدارية الأخرى؟

المطلب الثاني: نتائج الدراسة

من خلال أسلوب المقابلة الذي استخدمناه للوصول الى الجواب على الإشكالية وإثبات الفرضيات من خلال مجموعة من الأسئلة السابقة الذكر سنقوم بتحليل أجوبة المقابلة كما يلي:

1. نعم. يوجد النظام المالي المحاسبي في داخل المؤسسة، يتم استخدامه مع نظام Windows ويعمل من اجل توفير المعلومات المالية للمؤسسة.
2. تتمثل مدخلات النظام المالي المحاسبي في مجموعة أقسام الأخرى مثل قسم المخزونات الإنتاج التسويق ثم نقوم بأخذ الفواتير وصولات التسليم واستلام الندوات المحاسبية ويعمل على كل قسم على إنتاج المدخلات نظام المالي المحاسبي.
3. يتم معالجة المعلومات المالية المحاسبية داخل المؤسسة عن طريق المعلومات في نظام المالي المحاسبي ومقارنتها مع النتائج المقابلة للوقوع في حالة فرق كبير يتم معالجة ذلك الفرق عن طريق تحديد المشكل. التعريف به ومحاولة إيجاد حلول له واختيار أمثل حل بأقل تكلفة.
4. تتمثل مخرجات نظام المالي المحاسبي في تقارير مالية كالميزانية. جدول حساب النتائج. تغيرات رأس المال وتدفقات الخزينة.
5. ان الملائمة هي من الخصائص الضرورية التي يجب ان تتوفر في المعلومات المالية المحاسبية بحيث يجب ان تتوافق مع نوع المشكلة ولديها القدرة على التغيير أي النظام المالي على حسب المشكلة المطروحة ولتكن ملائمة في الوقت المناسب من اجل الاستفادة منها.

6. نعم. تعتبر الملائمة من شروط الأساسية للوصول الى تحسين الوضعية الصحيحة.

7. للأمانة دور أساسي جدا في عملية النظام المالي المحاسبي المنقولة بطريقة صحيحة.

8. ان وصف المحاسب لوضعية تحسين المؤسسة صحيحة ليس بالأمر السهل فلا بد ان يراعي عدة معايير في المعلومات المالية المقدمة آلية بمصدقية فكلما كانت المعلومات صادقة كان الحل صحيح.

9. الخصائص الأخرى الضرورية هي: الدقة، المصداقية، قابلية القياس.

10. لكي تستطيع الاعتماد على النظام المحاسبي المالي يجب ان يتمتع بالدقة والمصداقية.

11. نعم. الخبرة ضرورية للنظام المحاسبي المالي، ان الخبرة التي تتوفر في مستخدم هذا النظام تجعله يتجنب الوقوع في العديد من المشاكل التي قد يقع فيها المبتدأ في هذا المجال.

12. يجب ان يكون لديهم القدرة الكافية هي الخبرة والكفاءة والإدراك وفهم المعلومات مع القدرة على تحليل المعلومات المنتجة وتحليلها تحليلا صحيحا.

13. يمكن اعتبار خبرة مستخدمي النظام المالي مهمة فهو يسهل عملية تحسين الوضعية المالية نظرا لخبرته في ذلك.

14. مستخدمو النظام المحاسبي هم المدير والمحاسب والمستثمر.

ويستفيد كل واحد من هذه المعلومات كما يلي:

المدير: تحسين الوضعية من أحسن الى أفضل.

المحاسب: إعداد القوائم المالية.

المستثمر: تخطيط لتحسين الاستثمار.

15. نعم. ان استخدام النظام المحاسبي المالي يجعلها تنبنا لنتيجة عمل المؤسسة بتحقيق ربح أو خسارة، وبذلك تعمل على تخفيض المخاطر في المؤسسة.

16. نسبة الاعتماد على النظام المحاسبي المالي في الأقسام الأخرى ضئيل جدا.

الشكل رقم 05: كيفية مرور المعلومات في النظام المالي المحاسبي للمؤسسة.

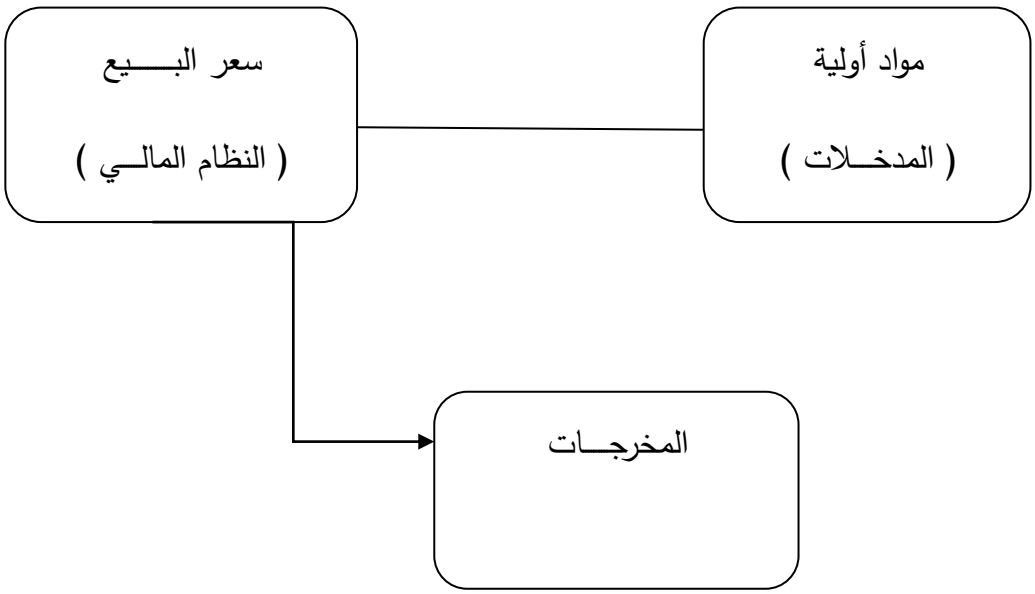

المصدر: المصلحة التجارية لولاية المسيلة

الشكل رقم 06: كيفية عمل وتصنيف المعلومات الموجودة داخل مديريات المؤسسة.

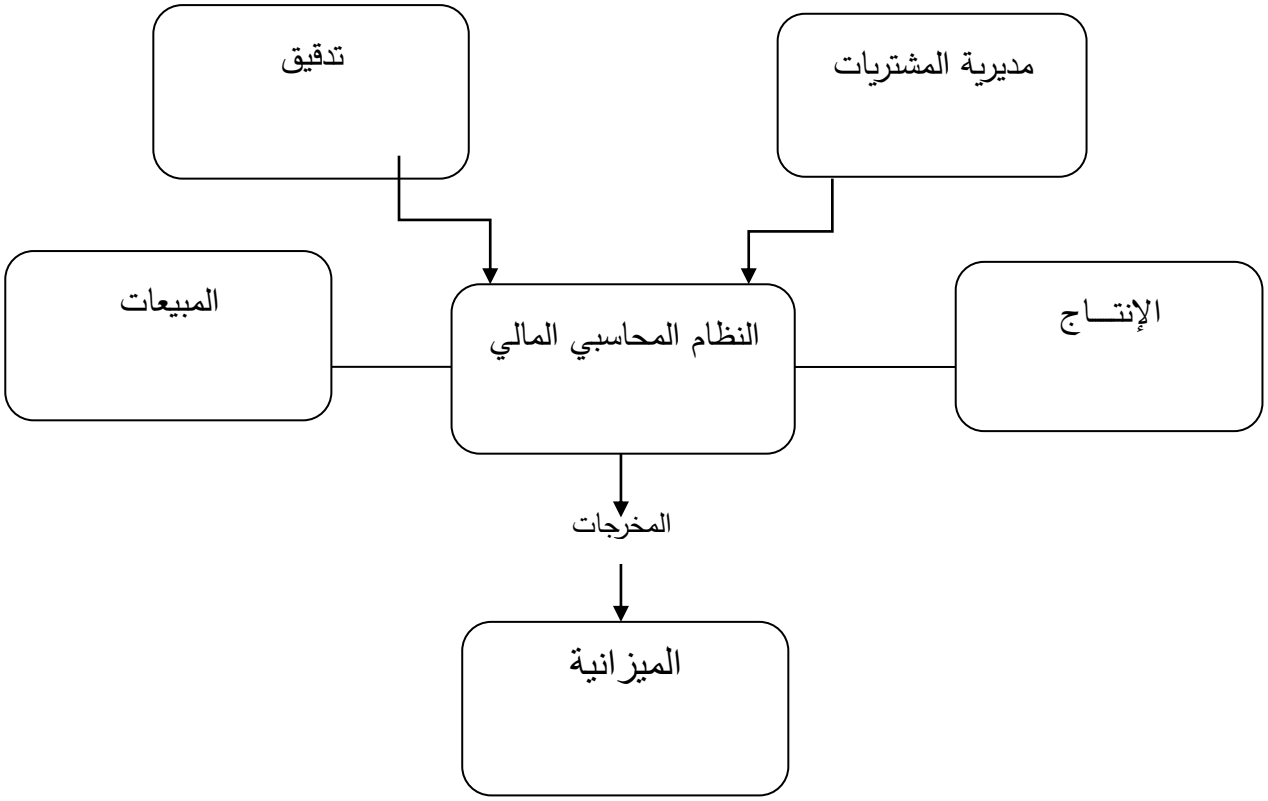

المصدر: مديرية الإدارة والمالية لمؤسسة مطاحن الحضنة

خلاصة الفصل الثالث:

استهدف هذا الفصل ربط الجانب النظري بالمؤسسة محل الدراسة، وذلك بهدف التحقق من النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة النظرية للموضوع، والتي تشير على ان النظام المحاسبي المالي له دور إيجابي في هيكل المؤسسة الاقتصادية، والتي لخصنا من خلال هذين المبحثين على ان النظام المحاسبي المالي له علاقة ارتباطية مع محيط المؤسسة وهيكلها التنظيمي، أي فهو يكفل متطلبات المؤسسة الاقتصادية.

خـــــاتمة:

خاتمة:

نعيش اليوم في عالم يتسم بالسرعة والتغير والأحداث تتسارع فيه بشكل كبير وفي كل المجالات فيه لتخلف الدول عن ركوب القطار الحديث إذا أرادت التقدم والتطور، اعتبر النظام المحاسبي المالي كأحد العوامل الرئيسية لتطوير العمل المحاسبي وتوحيد القراءات المالية في المؤسسات الاقتصادية في جميع شتى الميادين، حيث ساهم هذا النظام المحاسبي كتحقيق الشفافية والإفصاح والمعلومة المالية، كما في ضمان الحماية الكافية لأصحاب المصالح.

ان النظام المحاسبي له دور فعال في توفير البيانات والمعلومات التي تساعد مختلف المسيرين والمدراء على تحسين الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية وضمان استمرارها كما ساعدها في تحقيق الأهداف في شتى الميادين المرجو تحقيقها وهذا ما توصلنا إليه في دراستـــــنا.

1. اختبار الفرضيات:

اختبار الفرضية الأولى: مجال تطبيقه النظام المحاسبي المالي الشركات لإحكام القانون التجاري والتعاونيات وكل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعون لذلك بموجب نص قانوني.

اختبار الفرضية الثانية: القوائم المالية تبين الوضعية الحقيقة للمؤسسات الاقتصادية، فهي ملائمة لعملية تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية من قبل مستخدميها.

اختبار الفرضية الثالثة: دور المحلل المالي أن يسلك في عملية التحليل منهجا علميا يتناسب مع أهداف التحليل المالي لوضعية المؤسسة، كما أن عليه أن يستخدم أدوات تسمح صفتي الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليه.

2. نـتائج الدراسـة:

- ✓ يساهم النظام المحاسبي المالي في ضمان الحماية الكافية لأصحاب المصالح.
- ✓ النظام المحاسبي يساهم في تعزيز مسؤوليات مجلس الإدارة لكونه أداة مراقبة لكل أعمال تخص الوضعية المالية.
- ✓ النظام المحاسبي المالي يهدف الى إعداد القوائم المالية وتقديم صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة.
- ✓ للمؤسسة الاقتصادية لها محيط يساعدها في أنشطتها الخارجية في مجموعة من العمليات الهامة.

- ✓ لا تعيش المؤسسة بمعزل عن العالم الخارجي فهي تنمو في وسط مليء بالعناصر التي تتفاعل معها مثل الأسواق وإدارات المؤسسات الأخرى.

3. التوصيات:

بناءا على الدراسة النظرية والدراسة الميدانية يمكن إدراج التوصيات والاقتراحات التي يمكن التركيز عليها من خلال الدراسة والتي يجب أخذها بعين الاعتبار تكمن في النقاط التالية:

- ✓ السعي نحو تدريب مستملي هذا النظام على إتباع المنهج العلمي في تحليل المشاكل واستخدام حديثة في تحسن جيد.
- ✓ توسيع دائرة النظام المحاسبي المالي.
- ✓ السعي نحو تفعيل النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية بأقوى كفاءة وأعلى ركيزة.
- ✓ تحلي بالموضوعية في البدائل المتاحة.

4. آفاق الدراســـــة:

- ✓ مدى قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق مفاهيم وقواعد النظام المحاسبي المالي.
- ✓ دور النظام المحاسبي المالي في شفافية ومصداقية النظام المحاسبي المالي.
- ✓ دور النظام المحاسبي المالي للحد من التهرب الضريبي.
- ✓ النظام المحاسبي المالي وأثره على الاستثمار الأجنبي.

قائـــمة المـــراجع

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب:

1. أبو الفتوح على فضالة، **المحاسبة الدولية**، دار الكتب الجامعية، القاهرة.
2. احمد طرطار"**تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة** "، ديوان المطبوعات العامة.
3. الأزهر قادري: " **مبادئ المحاسبة العامة وفق م وم** «ديوان المطبوعات الجامعية سنة 1997.
4. أمين السيد احمد لطفي، **المحاسبة الدولية الشركات المتعددة الجنسيات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
5. بلكحيل عبد القادر، **أهمية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة الجزائرية في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي**، 2009.
6. جمال لعشيشي، **محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي المالي**، الأوراق الزرقاء، الجزائر ،2010.
7. حسين القاضي ومأمون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، دار الثقافة، عمان، 2008.
8. حسين سمير عشيش إشراف ظافر الكبيسي، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك**. مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010.
9. شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة**، د س ن، مكتبة الشركة بوداود، د ب ن، طبعة 28.
10. طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل**، دار الجامعية، الإسكندرية،2005.
11. طارق عبد العالي حامد: **التقارير المالية** ،الدار الجامعية للنشر،2011.
12. عبد الكريم بويعقوب :" **المحاسبة التحليلية** " ، OPLIC،سنة1998.
13. عبد اللطيف حافظ وآخرون، **النظرية والتطبيق في النظام المحاسبي الموحد**، الطبعة الثالثة 1976، القاهرة.
14. عبود صامويل، **اقتصاد المؤسسة**، الطبعة الثانية، 1984.
15. الفيومي. م: النظم **المحاسبية الموحدة**، القاهرة.

16. لخضر علاوي، **نظام المحاسبة المالية**، سير الحسابات وتطبيقها، دار متيجة، براقي، الجزائر ،2011.

17. محمد المبروك أبو زيد، **التحليل المالي شركات وأسواق مالية**، دارالمريخ للنشر، الطبعة الثانية، الرياض، المملكة العربية السعودية،2009.

18. محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**. دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن،2006.

19. ناصر دادي عدون: " **اقتصاد المؤسسة** «، دار المحمدية العامة، 1998

20. ناصر دادي: " **التحليل المالي** " دار المحمدية، سنة .1999.

ثانيا: الرســـــــائل والأطروحـــــــات :

1. أكمي توردت، **التحميل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي 2007**، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009.

2. بودبة خالد، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري على مكونات القوائم المحاسبية والمالية للمؤسسات الاقتصادية**، رسالة الماجستير في علوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة، 2007.

3. حاج صدوق بن شرقي، **المؤسسة الاقتصادية العمومية واقتصاد السوق**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستر-، جامعة الجزائر 2004.

4. سمية فضيلي، **واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجيستر، سنة 2014.

5. شعبان محمد، **نحو اختيار هيكل تمويلي أمثل لمؤسسة الاقتصادية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العموم الاقتصادية، جامعة محمد بوقرة بومرداس.

6. قورين حاج قويدر، **نظام المعلومات المحاسبي ودوره في مراقبة التسيير**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الشلف، 2007.

7. لزعر محمد سامي، **التحليل المالي لقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة . لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، قسنطينة،2012.

8. مخلوفي عادل، انعكاسات النظام المحاسبي المالي على جودة نظم المعلومات المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجيستر في علوم التسيير، ورقلة ،2015.
9. مداني بن بلغيث، **أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر،2004.

ثالثا: مداخلات وملتقيـــــــات:

1. أحسين عثماني، سعاد شعبانية، النظام المحاسبي المالي كأحد أهم المتطلبات حوكمة الشركات وأثره على البورصة الجزائرية، **ملتقى حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري**، 6-7 ماي 2012، جامعة بسكرة.
2. بشيري بن عيشي، عمار بن عيشي، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية، **الملتقى دولي حول دور المعايير المحاسبية الدولية في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،24-25نوفمبر 2014.
3. بلعادي عمار، جاوحدو رضا، دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية والإفصاح، **الملتقى الدولي حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وآفاق**، جامعة عربي بن مهيدي، أم البواقي.
4. بن طاهر حسين، بوطلاعة محمد، دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، **الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري**، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
5. **مداخلة وزير المالية كريم جودي أمام نواب المجلس الشعبي الوطني**، منقولا عن جريدة الخبر الجزائرية، عدد رقم 09 .
6. **الملتقى العلمي الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد**، المركز الجامعي بالوادي يومي 18/17جانفي 2010.
7. مليكة زغيب، سوسن زيرق، دور النظام المحاسبي المالي في دعم الحوكمة في الجزائر، **الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر**، بسكرة، يومي06-07 ماي 2012.

رابعا: المجـــــلات:

1. عاشور كتوش، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا " **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد** "، العدد السادس.
2. لطيف زيود، **دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار**، العدد1 ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية.

خامسا: القوانين والمـــــــــراسيم:

1. **قانون رقم 07-11 المؤرخ في 25-11-2007 والمتضمن للنظام المحاسبي المالي**، ال عدد74، المادة 04.
2. **المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 مايو 2008، يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11** المؤرخ في 25 نوفمبر 2007.
3. **قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1929 الموافق 26 يوليو 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية، وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، المادة 03.

سادسا: مراجع بالـلغة الفرنسية:

A Les ouvrage

1. Béatrice et Francis Grand Guillot، Analyse Financière، 5 édition،Galion editour ،Parie،2001،P 104Edition ،Galion.
2. Donald E.Kieso Ibid.
3. IFAC: International Federation of Accountants.
4. LAURENT Levesque:la normalisation comptable internationale ،un cadre conceptuel a proposer ،Novembre 2006 ،SIC n *247 ،paris 2006.
5. Mouric. J-Walter، " Economique d'entreprise"، Tome 1، Edition paris،1995.

6. Stephan brun :L'essentiel des normes comptables ،IAS/IFRS ،3eedition ،paris 2006.

B- Les mémoires

1. MOURAD ELBESSEGHI، le nouveau système comptable financier algérien، alwatan économie، Algérie، de 15 au 21 janvier 2008.
2. Samir Merouani، le projet de nouveau system comptable algérien، anticiper et- préparer le passage.

C-Les site web

1. Accounting Systems، Requirements، and Procedures"، Federal Student Aid، Retrieved 27-11-2016. Edited.
2. Lien complet: http:// www.9alam.com/17/03/2010.
3. Accounting System Design"، Accounting Tools، Retrieved 27-11-2016. Edited.
4. www.sec.gov .2007-2-5.Retrived 13-3-2021.Edited.
5. www.courses.lumenlearning.com، Retrieved 2021-3-16.Edition.
6. www.corporatefinanceinstitute.com، Retrieved 2021-3-16;Edited.

قـــائمة الملاحق

الملحق رقم 01: طلب مساعدة الطلبة على إجراء التربص الميداني.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف، بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

رقم: ..../.........   المسيلة في:.......................................

إلى السيد: ....
....

الموضوع: طلب مساعدة الطلبة على إجراء التربص الميداني.

سيدي المحترم، تحية طيبة و بعد...

في إطار انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والإداري، ومن أجل مساعدة الطلبة في إعدادمذكرات التخرج ، التي تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة: علوم التسيير تخصص: إدارة مالية

فإنه يشرفنا أن نطلب من سيادتكم مساعدة الطلبة المذكورين في الجدول أدناه، على إجراء تربصهم الميداني بمؤسستكم.

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الطلبة:

الرقم	الاسم واللقب	رقم بطاقة الطالب	رقم ب.ت.و/ ر.س	الإمضاء
01	تباني أسامة	191635103139	109981013006630003	[signature]
02	بلياي الهاشمي	161635087638	109970995007610005	[signature]

عنوان المذكرة: دور نظام المالي المحاسبي في تحسين الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية

المشرف(الاسم و اللقب و الإمضاء)	هيئة التربص (الإمضاء والختم)	رئيس القسم(الإمضاء والختم)
الدكتور عطا الله ... 04/04/2021	[stamp, signature]	رئيس قسم علوم التسيير [stamp, signature]

الملحق رقم 02: تصريح شرفي بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر.

الجمهوريه الجزائريه الديمقراطيه الشعبيه

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: ....

عة محمد بوضياف بالمسيلة

ة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

م: ....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): بلباي الهاشمي المولود(ة) بتاريخ: 12/11/1997 ب: المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية(أو ر.س.) رقم: 200338938 الصادرة بتاريخ: 2016/11/24 عن: المسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم التسيير تخصص: إدارة مالية خلال السنة

الجامعية: 2021/2022 والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان:

دور النظام المالي المحاسبي في تحسين الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية

أصرح بشرفي أني التزمت بمراعاة معايير الأمانةوالنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماسترالمذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: ..../........./.........

التوقيع و البصمة

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
مفوض الحالة المدنية

الملحق رقم 03: تصريح شرفي بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: ....

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: ....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: شباني أسامة المولود(ة) بتاريخ: 1998/11/14 ب: برهوم

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية(أو ر.س.) رقم: [illegible] الصادرة بتاريخ: 2016/4/24 عن: المسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم التسيير تخصص: إدارة مالية خلال السنة

الجامعية: 2021/2022 والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**

: دور النظام المالي المحاسبي في تحسين الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: ..../........./.........

التوقيع و البصمة

....

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.

ملخص الدراسة:

هدفت دراستنا التعرف على دور النظام المحاسبي المالي في تحسين الوضعية المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة، وقد تحددت الدراسة بمتغير مستقل تمثل الى المؤسسة الاقتصادية، متغير تابع للنظام المحاسبي المالي.

ولتحقيق أهداف الدراسة قمنا باستخدام المنهج الوصفي لمعرفة دور النظام المالي المحاسبي في ذلك.

وقد توصلت الدراسة الى ان النظام المحاسبي المالي يعمل على تحسين الوضعية المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة، حيث يعتبر النظام المحاسبي المالي كآلية من آليات النظام المحاسبي المالي حيث يساهم بشكل كبير في اعطاء صورة حقيقية وواضحة للوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية .

Résumé :

Notre étude visait à identifier le rôle du système de comptabilité financière dans l'amélioration de la situation financière d'Al-Hudna Mills Corporation, L'étude a été déterminée par une variable indépendante qui représentait l'institution économique, Une variable du système de comptabilité financière.

Pour atteindre les objectifs de l'étude, nous avons utilisé l'approche descriptive pour connaître le rôle du système financier comptable dans cette.

L'étude a conclu que le système de comptabilité financière fonctionne pour améliorer la situation financière d'Al-Hudna Mills Corporation à Al-Msila, Lorsque le système de comptabilité financière est considéré comme l'un des mécanismes du système de comptabilité financière, car il contribue grandement à donner une image réelle et claire de la situation financière de l'institution économique.

الحمد لله